

جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم لاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

أثر مخاطر الائتمانية على تمويل الإستثمار

دراسة حالة بنكية للبنك الوطني الجزائري BNA

The impact of credit risk on investment financing

تحت إشراف:

د . بن عبدالله رشا

من إعداد الطالب (بن):

مراح محمد الأمين

بن عبدالله محمد

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا

جامعة غليزان

أستاذ محاضرة

د. حنصال أبو بكر

مشرفا

جامعة غليزان

أستاذة محاضرة

د. بن عبد الله رشا

مناقشا

جامعة غليزان

أستاذ محاضر

د. خليل مولاي

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم تسليما كثيرا.

ربنا انفعنا بما علمتنا وعلمنا بما ينفعنا واعطنا ولا تحرمنا وزدنا ولا تنقصنا وأرضنا وأرضى عنا آمين والحمد لله رب العالمين وبعد...

لقد أمرنا ديننا الحنيف أن نقدم الشكر لمن أجرى الله النعمة على أيديهم إذ يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم و من صنع لكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه" رواه أحمد

وعليه أتقدم بالشكر لكل من قدم العون لي وبداية أتقدم بشكري لأستاذي ومشرفي الأستاذة بن عبد الله رشا التي أشرفت على هذا البحث ولم تبخل علي في تقديم النصح والتوجيه والإرشاد.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للجنة المناقشة .

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى موظفي بنك الجزائري .

إهداء

- الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا الفانية.

الى روح أبي الزكية الطاهرة الذي بفضل الله عز وجل . وفضله ثانيا أتم هذا العمل اليوم.

الى أمي العزيزة الغالية أطل الله في عمرها و الى جميع إخوتي : - حفصة - يوسف - زكريا ، - دنيا - إبراهيم . و الى جميع أفراد عائلتي .

والى والدين بن عبد الله محمد أطل الله في عمرهما و جميع أفراد عائلته.

- والى كل من ساندني في إنجاز هذا العمل

- الى كل هؤلاء وهؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

و نسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب علم.

آمين يارب العالمين.

تهدف الدراسة إلى استخلاص أهم الطرق والوسائل و الإجراءات التي تنتهجها البنوك الجزائرية للوقاية من المخاطر القروض البنكية ، و مدى نجاعتها في مواجهتها و الحد منها في حال وقوعها أثناء أداء البنك لوظيفة منح القروض ، و إسقاطها على أحد أهم البنوك الجزائرية العمومية ، و هو بنك الوطني الجزائري وكالة غليزان ، و الخروج ببعض التوصيات التي تساعد إدارات البنوك الجزائرية على تطوير أدائها البنكي ، من حيث إدارة المخاطر القروض البنكية و قد أظهرت نتائج الدراسة أن مختلف الوسائل المتبعة من طرف البنوك التجارية لا تختلف عن بعضها ، فتتمثل أهمها في الرقابة، و متابعة القروض ، و أخذ الضمانات ، كما أنها لا ترقى إلى مستوى الحد من المخاطر القروض البنكية .

الكلمات المفتاحية : البنوك التجارية ، القروض ، مخاطر القروض البنكية .

Résumé

L'étude vise à extraire les méthodes, moyens et procédures les plus importants adoptés par les banques algériennes pour prévenir les risques des prêts bancaires, et l'étendue de leur efficacité pour les affronter et les réduire au cas où ils surviendraient pendant l'exécution du prêt par la banque. -fonction d'attribution. et le déposer sur l'une des plus importantes banques publiques algériennes, qui est la Banque Nationale d'Algérie et l'Agence Relizane, et proposer quelques recommandations qui aident les directions des banques algériennes à développer leur performance bancaire, en matière de gestion des risques des prêts bancaires

Les résultats de l'étude ont montré que les différentes méthodes utilisées par les banques commerciales ne diffèrent pas les unes des autres, dont la plus importante est le contrôle, le suivi des prêts et la prise de garanties, et qu'elles n'atteignent pas le niveau de réduction des risques. de prêts.

bancaire.

Mots-clés : les banque commerciales, les crédits;, les risques des crédits bancaires.

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير

اهداء

i الملخص

ii فهرس المحتويات

v قائمة الجداول

vi قائمة الأشكال

01 الفصل الأول : مقدمة عامة

02 فرضيات الدراسة

02 أهداف الدراسة

03 أهمية الدراسة .

02 مبررات اختيار الموضوع

03 منهج الدراسة

04 هيكل الدراسة

الفصل الثاني : عموميات حول مخاطر أي ثمانية . والاستثمار ومعا سياسة الإقراض

05 تمهيد

06 المبحث الأول : مخاطر الائتمانية وطرق تسييرها

06 المطلب الأول : عموميات حول الائتمان

09المطلب الثاني : تعريف مخاطر الائتمانية وتقسيماها وقياسها
14المطلب الثالث : إجراءات منح الائتمان وسبل الحد من المخاطر
20المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول الاستثمار
20المطلب الأول: ماهي الاستثمار
22المطلب الثاني : أنواع الاستثمار
25المطلب الثالث : القرارات الاستثمارية عوائد الاستثمار
28المبحث الثالث : سياسة الاقراض
28المطلب الأول : ما هي الاستثمار في القروض
30المطلب الثاني : السياسة الرئيسية للإقراض والعوامل المؤثر فيها
36المطلب الثالث : تحليل طلبات الإقراض والتفاوض مع العميل ومتابعة القروض
44الدراسات السابقة وتميز الدراسة الحالية
48خلاصة الفصل

الفصل الثالث : - دراسة ميدانية لبنك الوطني الجزائري وكالة غليزان BNA869

49تمهيد
50المبحث الاول : تقديم البنك الوطني الجزائري BNA
50المطلب الأول : نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري BNA
53المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري
55المطلب الثالث: تقديم لوكالة غليزان 869 وأهدافها ومصادر تمويلها
59المطلب الرابع الهيكل التنظيمي لوكالة غليزان 869

63المبحث الثاني :استبيان حول مخاطر الإئتمانية واستثمار BNA
65نتائج الدراسة
65اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج
66خلاصة الفصل
الفصل الرابع : الخاتمة النتائج والمقترحات	
67تمهيد
69نتائج الدراسة
69مقترحات الدراسة
71قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الفصل - رقم الجدول
39	النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي	الجدول رقم (1-2)
53	البنوك الجزائرية التي حل محلها البنك الوطني الجزائري	الجدول رقم (2-3)
57	تغير الفائدة بتغير المدة	الجدول رقم (3-3)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الفصل - رقم الشكل
25	مخطط أنواع الاستثمار	الشكل رقم (1-1)
43	الإجراءات التي يمر بها طلب الإقراض	الشكل رقم (2-2)
54	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	الشكل رقم (3-3)
59	الهيكل التنظيمي لووكالة غليزان 869	الشكل رقم (4-3)

مقدمة عامة :

تعتبر البنوك من المؤسسات المالية النقدية الحيوية ، حيث تمثل همزة وصل بين مختلف القطاعات الاقتصادية ، كما تؤدي دورا فعالا في انتعاش الاقتصاد الوطني و استمرار الأنشطة و ذلك من خلال دورها كوسيط نقدي يقوم بتعبئة المدخرات و تمويل أصحاب العجز في التمويل .

و نظرا لأهمية التي تحتلها البنوك كونها الممول الرئيسي للمشاريع الاقتصادية التي تحتل أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني ، فان ضرورة الاستراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة ، وكذا العمود الفقري لأي نخضة اقتصادية .

ان الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية يعتبر من أهم النشاطات الاقتصادية حيث تساهم في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية و تحقق التوازن المالي وإنعاش النشاط الاقتصادي.

إن المؤسسة المالية بمختلف أنواعها تلعب دورا هاما حيويا في البنوك التجارية التي تعد أشهر المؤسسات انتشارا و أكثرها تعامللا ، مع مختلف المتعاملين الاقتصاديين في البلدان النامية أو المتقدمة على حد سواء و المشاركة الفعالة للجهاز البنكي في تحقيق الانتعاش الاقتصادي يتطلب تعبئة المدخرات في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و تقديمها في صورة قروض مصرفية تكون خدمة المجتمع .

و من هنا نلتزم الأهمية التي تحتلها القروض في استخدامات البنك سواء في تحقيق الربحية و رفع ناتجه أو تنشيط الاقتصاد الوطني .

لكن عند تخفيف من منح البنك القروض يواجه مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض و يحاول جاهد التحكم فيها أو أثارها التي تقتصر فقط على عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض بل أيضا تمتد الى خسارة المال المقرض في حد ذاته (خطر عدم التسديد) .

للموضوع أهمية بالغة لأنه يمس الجانب الاقتصادي و كذا علاقته بالجوانب الاجتماعية للأفراد سواء التجار كانوا أو أفراد عاديين ، لاسيما أن الاستثمار عبارة عن توظيف المتبع لرأس المال أو توجيهه

الأموال نحو الاستخدامات تؤدي إلى إشباع حاجة أو حاجات اقتصادية و مما سبق يمكن طرح الإشكال الرئيسي للموضوع:

مامدى تأثير مخاطر الائتمانية على تمويل الإستثمار ؟ وإلى أي مدى يمكن معالجتها؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية :

- ما هو الدور الذي تلعبه البنوك في تطوير الاقتصاد ؟ ماهية الاستثمار ؟ ماهية أنواع و القرارات الاستثمارية ؟

- ما القرض ؟ و ما هي المعايير المعمول بها لمنحه ؟ إلى أين ستوجه القرض ؟ و ما هي مخاطره و ضمانته ؟

- ما هي الطرق المعالجة للمخاطر القروض البنكية ؟

2- الفرضيات:

الفرضيات الثانوية:

وتشتق منها الفرضيات الفرعية التالية:

تتم عملية منح القرض أو الائتمان لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوفر مجموعة من المعايير المخصصة لمنح القروض والمتعارف عليها ؛

أهم الإجراءات الاحترازية التي يتخذها البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار في حالة عدم السداد العملاء تتمثل في الضمانات بنوعها العينية والشخصية؛

تؤثر مخاطر عدم السداد العميل بالسلب على قدرة البنك الوطني الجزائري وكالة ادرار على التمويل.

3 أسباب اختيار الموضوع:

- يرتبط موضوع الدراسة ارتباطا وطيدا مع طبيعة التخصص الذي ننتمي اليه : اقتصاد نقدي و بنكي.

- التطور الكبير الذي شهدته دور المشاريع الاستثمارية في تحقيق التنمية الاقتصادية .
- الموضوع يعالج القروض التي يمكن البنك منحها ، و التي بدورها لها أهمية كبيرة في تمويل المشاريع التي تجد صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة من المصادر المختلفة.

4_ أهمية الدراسة :

تمكن أهمية دراستنا لهذا الموضوع في :

- الاهتمام بعملية منح القروض البنكية و تطويرها من أهم الطرق لتعظيم ربحية البنوك.
- تفعيل و تحريك الدورة الاقتصادية.
- معرفة الكيفية التي يتحصل عليها طالب القرض و حب الاطلاع على جانب البنوك خاصة القروض البنكية.

5_ أهداف الدراسة:

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى النقاط التالية :

- التعرف على الدور الذي تقوم به البنوك في تقديم القروض للمشاريع الاقتصادية وكيف يساهم في نجاح هذه المشاريع.
- التأكد على ضرورة وضع سياسة اقراضية لكل بنك .
- التعرف على مراحل منح و تسيير القروض الاستثمارية و دعم المعرفي في مجال تسيير البنكي وكسب الخبرة في الميدان العلمي و العملي.

6- المنهج و أدوات الدراسة :

لدراسة الموضوع و اختيار الفرضيات اعتمدنا على المناهج التالية :

- تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال الجانب النظري و ذلك من أجل إبراز مختلف تعاريف و مبادئ و خطوات المتعلقة بالدراسة .

كما تم الاعتماد على دراسة حالة في الجانب التطبيقي و ذلك بهدف معرفة مدى تطابق الجانب النظري مع الجانب التطبيقي .

7 - هيكل الدراسة : وتتضمن هذه الدراسة ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي :

✓ الفصل الأول: فرضيات الدراسة - أهداف الدراسة - أهمية الدراسة

✓ الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر الائتمانية و الإستثمار وسياسة الإقراض.

✓ الفصل الثالث : دراسة ميدانية لبنك الوطني الجزائري وكالة غليزان BNA

✓ الفصل الرابع :الخاتمة. نتائج المقترحات

تمهيد:

أدى التطور التكنولوجي وارتفاع حدة المنافسة وتطور وسائل الاتصالات الالكترونية في مجال الصناعة البنكية إلى ظهور العديد من المخاطر، الأمر الذي جعل الأنشطة التي تقوم بها البنوك تسم بنوع من التعقيد و بدرجة كبيرة ، و مع زيادة المخاطر و تنوعها أصبح الزاماً على البنوك إيجاد أساليب وتقنيات مالية من أجل تقليل من المخاطر . حيث أصبحت البنوك في الوقت الحاضر تولى أهمية كبيرة لإدارة المخاطر، وكذلك من اجل تحديد المخاطر الذي يواجهها و تقوم بقياسها وتحليلها ومحاولة التحكم فيها ، غير أن إدارة المخاطر تختلف من بنك إلى آخر وهذا حسب نوع الخطر الذي يتعرض له البنك . فإدارة المخاطر في النشاط البنكي تشمل مجموعة من الأدوات والأساليب التي تناسب كل نوع من المخاطر ، مثل : مخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة ، مخاطر السوق غيرها و يرتكز هدفها الأساسي على زيادة العوائد في ما يتلاءم مع المخاطر التي تتم لحملها .

❖ المبحث الأول : مخاطر الائتمانية وطرق تسيرها

❖ المطلب الأول : عموميات الائتمان:

- تعريف الائتمان¹:

عرف الكتاب الاقتصاديون الائتمان بتعاريف متعددة يختلف مضمونها وفقا لوجهة نظر الباحث فإذا أخذنا عن الائتمان باللغة الانجليزية Credit نجد أنه ناشئ عن عبارة Credo في اللاتينية وهي تركيب لاصطلاحين CRE وهي الثقة DO وهي أضع عليه فإن المصطلح هو أضع الثقة. كما يمكن تعريف الائتمان على انه "حصول على البضائع والخدمات مقابل إعطاء وعد بدفع قيمتها بالنقود حين الطلب بوقت محدد في المستقبل فالائتمان يقوم على أساس الثقة والأمانة من الطرف الحاصل عليه ويستوجب مرور فترة من الزمن بين وقت التسليم التسلم أو الإقراض والتسديد". ومن تعاريفه أيضا: " أنه عملية مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة مساوية لها مضافا إليها مبلغ آخر يسمى الفائدة تحلي الدائن عن قيمة حاضرة وهناك طرفان في عملية الائتمان: الأول: مانح الائتمان المقرض أو الدائن. الثاني: متلقي الائتمان ويدعى بالمدين أو المقترض.

- أنواع الائتمان:

تتعدد صور الائتمان وأنواعه وفق معايير متعددة:

1- بحسب الغرض منه وينقسم على:

أ- ائتمان استثماري: غالبا ما يكون ائتمان طويل الأجل وتمثل السندات الأداة المناسبة للحصول عليه وتلجأ إليه المؤسسات عادة من أجل توفير احتياجاتها من رؤوس أموال ثابتة (أرضي، منشآت (...)

¹ عبد المطلب عبد المجيد اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 141 142

ب- ائتمان تجاري: تلجأ إليه المؤسسات بغرض تمويل جزء من رأسمالها العامل او الجاري (أجور عمال، مشتريات من المواد الأولية...) ويكون عادة ائتمان قصير الأجل وتمثل الكمبيالات والسندات الأذنية الأداة المناسبة لتداوله.

ج- ائتمان استهلاكي: وهو الائتمان الموجه لتمويل احتياجات الأفراد من السلع المعمرة (الاستهلاكية، ثلاجات، سيارات، الخ...) عادة ما يكون هذا الائتمان متوسط الأجل.

2- حسب أجل الائتمان: وينقسم وفقا للمدة إلى:

أ- ائتمان قصير الأجل: مدته تكون أقل من سنة ويهدف على تمويل العمليات التجارية الصناعية والتجارية ومن الصور الشائعة لهذا النوع أذونات الخزانة التي تصدرها الدولة.

ب- ائتمان متوسط الأجل: وتتراوح مدته عادة ما بين سنة و 5 سنوات ويستخدم في تمويل احتياجات المؤسسات في بعض العمليات الرأسمالية (تطوير الإنتاج، القيام بالتوسعات، الخ...) كذلك احتياجات الأفراد في السلع الاستهلاكية. ج- ائتمان طويل الأجل: ومدته تزيد عن 5 سنوات ويقدم التمويل احتياجات المؤسسات إلى رؤوس أموال ثابتة.

3- بحسب شخصية متلقي الائتمان وينقسم على:

أ- ائتمان خاص: وهو ا يعقده أشخاص القانون الخاص كالأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية الخاصة كالشركات والمؤسسات الخاصة.

ب- الائتمان العام: وهو ما نعقده الأشخاص العامة كالدولة والمحافظات ووحدات الحكم المختلفة.

4- بحسب ضمان الدين: ويتقسم هذا الائتمان إلى:

أ- ائتمان شخصي: في هذا النوع من الائتمان لا يقدم المدين اية ضمانات لتسديد دينه و يكفي الدائن بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد وبثقلته في تنفيذ هذا العد مستندا إلى شخصية المدين (حسن سمعته ومثانة مركزه المالي).

ب- الائتمان العيني: ففي هذا الائتمان يقدم المدين ضمانا عينيا كضمان لتسديد دينه وعادة ما يشترط أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض، هذا لائتمان يكون في حالة الصفقات الكبيرة أو ذات المخاطرة أدواته وأهميته.

- أدوات الائتمان

من أهم أدوات الائتمان نجد الأوراق التجارية والأوراق المالية إضافة لذلك نجد النقود الورقية.

1- الأوراق التجارية: وهي أدوات ائتمان قصير الأجل وأهم ما يميزها سرعة تداولها وتوفرها على قدر كبير من الضمان والثقة ومنها نجد: الكمبيالة، السند الاذني، الشيك، أذونات الخزنة.

2- الأوراق المالية: وهي أدوات الائتمان طويل الأجل وأهمها الأسهم والسندات.

أ- الأسهم: هي من قبيل حقوق الملكية، فحملة الأسهم هم شركاء في رأس المال وبالتالي يحققون أرباحا أو يتحملون خسارة تبعا للمركز المالي للمؤسسة المصدرة لهذه الاسم.

ب- اسندات: فهي ادوات ائتمان تصدرها الحكومات أو المؤسسات، وأصحاب هذه السندات لا يكونون شركاء في رأس المال وإنما مجرد دائنين يتقاضون فائدة سعر ثابت يتحدد مقدما.

3- النقود الورقية: فقبول الأفراد لها وتداولها بينهم إنما يتوقف على درجة ثقتهم في الجهة المصدرة لها وهي الدولة وهي تتمتع بميزة كبرى وهي قبولها العام كوسيط في المبادلات وسيولتها الكاملة.

- أهمية الائتمان

إن دور الائتمان مهم في تنمية الاقتصاد الوطني فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني، ولاشك أم أهدافا بهذه الأهمية والشمول تستدعي اهتماما خاصا أيضا ن السلطات النقدية والمالية للرقابة على الائتمان غير المستقرة و قصور عملية الائتمان بالنسبة للقطاعات الرئيسية والإنتاجية، لذلك حضرت سياسة الائتمان باهتمام كبير من السلطات النقدية وحددت المؤسسات المصرفية قواعد وأسس لإتباعها في نطاق التسليف. ماهية الأخطار الائتمانية وأنواعها.

❖ المطلب الثاني : تعريف المخاطر الائتمانية وتقسيمها وقياسها¹

- قياس المخاطر:

طبقا للتعليمية رقم 91/34 الصادرة عن بنك الجزائر تقسم المخاطر إلى خمسة اقسام أنواع حسب نسبة قياس المخاطر المرتبطة بالقروض كالتالي:

1- مخاطر بنسبة 100 % - خصم المحفة - قروض الإيجار. - لحسابات المدينة . - قروض شؤون الموظفين.

2- مخاطر بنسبة 25 % - اتفاقيات مع مؤسسات لقروض مستقرة بالخارج. - حسابات عادية. - توظيف وتشغيل الأموال. - تعهدات بالتوقيع.

3- مخاطر بنسبة 5 % - اتفاقيات مع البنوك ومؤسسات مالية مستقرة بالجزائر. - حسابات مادية. - توظيف وتشغيل الاموال. - تعهدات بالتوقيع.

4- مخاطر بنسبة 0 % - التزامات الدولة. - مستحقات على الدولة.

أنواع المخاطر الائتمانية

المخاطر الداخلية متعلقة بالبنك

1- خطر السيولة: خطر عدم السيولة بتعلق بعدم قدرة المؤسسة على مواجهة طلبات التسديد من طرف الزبائن وهذا نتج لعد تسديد الزبائن للأموال المقترضة لهم في الوقت المحدد فالبنك التجاري يمارس نشاطه اعتمادا على الودائع المقدمة له من طرف زبائنه (المودعين) فيقوم بتمويل القروض التي يمنحها بواسطة هذه الودائع وقد يحدث وأن يطلب المودع ماله في أي وقت وبالتالي يتعرض البنك إلى خطر عدم السيولة الذي قد يحدث نتيجة للسحب المفاجئ والمستمر لودائع الزبائن باعتبار أن القروض التي منحت للغير لم يكن بعد ميعاد استحقاقها أو لم تسدد في تاريخ الاستحقاق، فتصبح

1 ميرفت على أبوكمال الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل2، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة أعمال غزة، فلسطين، 2008، ص73.

تلك الأموال مجمدة مما يدفع البنك إل خصم أوراقه التجارية في السوق النقدية بمعدلات فائدة مرتفعة وبالتالي حدوث خسارة للبنك، أما في حالة عدم إمكانية إعادة خصم الأوراق في الأسواق النقدية فيلجأ البنك التجاري إلى طلب قرض من البنك المركزي، وهذا يؤدي إلى عواقب يمكن أن يواجهها البنك التجاري على المدى القصير وهي:

-رفع تكاليف الاستغلال وذلك برفع نسب منح القروض؛ - التقليل من توزيع القروض على الزبائن وبالتالي تخفيض المنتجات المالية للبنك؛ - اللجوء إلى البنك المركزي لطلب قرض بمعدل فائدة جد مرتفع، وهذا من شأنه يثقل جدول نتائج البنك ويضعه في وضعية مالية جد صعبة وهذا الخطر راجع للبنك أسباب خارجية لأنه يجب أن تكون للبنك ميزانية سيولة معقولة لمواجهة التزاماته في كل حين فترتبط سيولة ميزانية البنك بهيكله الأصول والخصوم جهة وإلى الخبرة من جهة أخرى التي يكتسبها البنك لإعادة التمويل السريع وبدوم خسارة من جهة أخرى. ولتجنب خطر السيولة فعلى البنك أن يضمن التوازن بين ماردته واستخداماته لأي بين أصوله وخصومه.

2- خطر معدل الفائدة سعر الفائدة و الثمن الذي يمنحه البنك للحصول على قرض أو الثمن الذي يدفعه البنك مقبل حصوله على ودائع فمعدل الفائدة يكون ثابتا أو متغيرا تبعا لحجم العمليات المصرفية. يتحدد خطر سعر الفائدة بالنسبة للبنك عندما يكون هذا الأخير ملكا للأصول أو الخصوم بمعدلات فائدة ثابتة أو بمعدلات متغيرة، وهذا الخطر لها تأثير هام على وضعية البنك وهذا من خلال العلاقة العكسية بين معدل الفائدة وقيمة الأصل المالي، فعند المقارنة بين الميزانية المصرفية ومحفظه الصول المالية، نجد أن كل أصل مالي تكون له استجابة ايجابية أو سلبية تبعا لمتغيرات سعر الفائدة.

3- خطر التعبئة قبل أن يتخذ البنك أي قرار بتمويل مؤسسة يجب أن يقوم بدراسة واقعية بالتحليل والتقدير الحقيقي لجميع معطياته، على أساس أن هذا الخطر مرتبط بتسيير البنك لموارده.

يتميز خطر التعبئة بالنسبة للبنك باستحالة تعبئة حافظة ذمه في السوق النقدية أو لدى بنك الإصدار بواسطة تقنيات إعادة التمويل خاصة تقنيات إعادة الخصم، حيث نج البنك نفسه مجبرا للجوء إلى السوق النقدية (بين البنوك) و دفع فائدة عالية، وبالتالي فإن إعادة التمويل ليست من

طبيعة دفع مردودية البنك وتطويرها بل العكس قد تكبده خسائر على المستويات التالية: - تقليل منح القروض يؤدي إلى تخفيض إيرادات الاستغلال؛ - اللجوء إلى السحب المكشوف لدى البنك الجزائري، ذو معدل الجحيم مما يثقل حسابات النتائج يسيء لوضعية البنك المالية، ولتجنب خطر التعبئة يجب على البنك اعتماد تسيير رائد يضمن له التوازن بين موارده واستخداماته.

- المخاطر الخارجية المتعلقة بالمؤسسة:

هي المخاطر التي ترتبط إما بالسوق النقدية أو بالمؤسسة الطالبة للقرض، وتتمثل في المخاطر التالية:
1- خطر عدم التسديد: يعد خطر عدم استرداد الأموال أول خطر يعترض نشاط البنك وذلك لأسباب تخص الزبون، ويتعلق الأمر بتعرضه للإفلاس سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتتمثل في أخطار متعلقة بإنشاء المؤسسة وتسييرها، تنقسم إلى ثلاثة أخطار:

- خطر اقتصادي:

يتعلق هذا الخطر بالظرف الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي السائد ويعتبر من أكثر الأخطار صعوبة وتعقيدا بسبب انعدام وسائل تحديده أو تقييمه بدقة عند تحليل ملف طلب القرض. ويستحيل التحكم في هذا الخطر، إذ لا يسع البنك سوى تقييم هذه الوضعية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي من خلال القرارات السياسية والاقتصادية والنقدية المتخذة أو تلك التي هي في أثناء التطبيق إضافة إلى السياسة العامة الداخلية والخارجية للبلد الذي ينشط فيه البنك

✓ النظام الاقتصادي المنتهج؛

✓ سياسة الاستثمار والتشغيل؛

✓ السياسة الجبائية؛

✓ سياسة القرض والنقد؛

✓ سياسة التجارة الخارجية وإمكانية التمويل الخارجي.

أنواع الخطر

خطر قانوني

يرجع ها الخطر أساسا على القوانين والأنظمة والأسس المطبقة داخل المؤسسة، إضافة على نوع الأنشطة التي تمارسها وعلاقتها بالمحيط.

ويعمل البنك على تفادي هذا الخطر من خلال القيام بدراسة تحليلية لجميع وثائق ملف طالب القرض وأنظمة المؤسسة، ي معرفة الطبيعة القانونية للعمل داخل المؤسسة: هل هي ذات مسؤولية محدودة أو شركة أشخاص و شركة أسهم؟ وكذلك شرعية أو عدم شرعية النشاط الذي تمارسه من الناحية القانونية. ومن بين القواعد التي على البنك معرفتها حول المؤسسة هي :

النظام القانوني الذي يحكمها؛ مدى سلطة المسيرين على المؤسسة، أي الحرية في إبرام عقود القروض والرهنات بيع ممتلكات المؤسسة؛ علاقة المساهمين بالمسيرين؛ وثائق الملكية والإيجار؛ خطر تجاري: يتم تحليل وتقدير الخطر التجاري من خلال الدراسات التالية:

1- دراسة السوق: يستعمل معيار السوق في قياس أو إعطاء صورة عن سمعة المؤسسة، ويستوجب على البنك معرفة السوق الذي تنشط فيه مؤسسة الزبون: سوق منافسة، سوق محتكرة، من طرف مؤسسة واحدة أو أكثر... فمثلا إذا كانت المؤسسة تعمل في سوق تتميز بالهيمنة وجب معرفة حصتها في هذا السوق وكذلك معرفة تطورها الحالي والماضي.

2- دراسة زبائن المؤسسة: يمكن تحليل عنصر الزبائن إلى ثلاثة عناصر أساسية:

أ- مكان تواجد زبائن المؤسسة في عدة مناطق تكون عملية التسيير لحساباتهم صعبة خصوصا خلال عملية تحصيل الحقوق.

ب- هل بإمكان المؤسسة نفس النشاط الاقتصادي أم لهم نشاطات مختلفة؟

ج- هل لزبائن المؤسسة في قطاع واحد يشكل خطر تحمل خسائر كبيرة في حالة تعرض هذا القطاع لازمات معينة.

3- التنظيم التجاري للمؤسسة: تعتبر نوعية التنظيم التجاري عاملا مهما من عوامل نجاح السياسة البيعية للمؤسسة، ويقوم البنك خلال دراسته للتنظيم التجاري بالاطلاع على: نظام شبكات التوزيع وطرق البيع المتبعة؛ مدى مرونة وقدرة التنظيم التجاري على التأقلم مع الأحداث الطارئة والتي ليست من صالح المؤسسة؛ ويمكن تقييم مدى فاعلية التنظيمات التجارية عن طريق قدرتها على المنافسة وحصة المؤسسة في السوق.

4- العلاقة بين النتائج والمبيعات إجمالي الإنتاج يتكون من المنتجات المباعة مضافا إليها مخزون المنتجات التامة، فإذا كان الإنتاج أكبر من المبيعات يستنتج البنك أن المؤسسة سوف تواجه صعوبات عند تسديد ديون مورديها، كما تتعرض في المدى القصير لمشاكل في تسيير الخزينة إضافة إلى تحمل تكاليف التخزين المرتفعة بسبب المنتجات غير المباعة. إذا كان الإنتاج أقل من المبيعات فإن المؤسسة تغامر بفقدان جزء من حصتها في السوق أي فقدان جزء من الربح. كذلك إذا كانت عمليات البيع تتم على الحساب تتعرض المؤسسة إلى عدم توازن الخزينة بسبب عدم توافرها السيولة اللازمة للقيام بعملية الإنتاج.

3- الخطر المالي: ويظهر الخطر المالي في المؤسسة على مستويين:

أ- على مستوى الوسائل المالية: يكلف اقتناء وسائل إنتاج نفقات كبيرة تحتاج لتمويل كبير ويكون هذا التمويل إما داخليا أو خارجيا:

- التمويل الداخلي: باستخدام الاحتياطات أو من طرف المساهمين في المؤسسة.

- التمويل الخارجي: من قبل أطراف خارجية: موردين، بنوك أخرى.

ب- الإنتاج: تحتاج المؤسسة خلال تأديتها لنشاط الإنتاج إلى وسائل مختلفة و يمكن أن تقسم إلى قسمين:

- وسائل خارجية: أي كل م تحصل عليه المؤسسة ن محيطها الخارجي: مواد أولية منتجات مصنعة، غلافات... أي استهلاكات وسيطة.

- وسائل داخلية: كل ما تنتجه المؤسسة بنفسها وكل ما تضعه من وسائل تحصل عليها من خارج المؤسسة مثل: المعدات والأدوات العقارات، اليد العاملة...
- 4- مخاطر أخرى غالبا ما تتحمل البنوك لتي تتعامل في الأنشطة الدولية مخاطر إضافية عن تلك التي لا تتعامل سوى في الأنشطة المحلية، ولعل أهم هذه المخاطر:
- مخاطر أسعار الصرف: التي تشير على مخاطر تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية خاصة عندما لا يمكن التنبؤ بأسعار التحويل.
- مخاطر البلد: التي تشير إلى الخسارة الأساسية للفائدة أو برأس مال الاصيلي الخاص بالقروض الدولية بسبب رفض البلد سداد المدفوعات وفقا لتواريخ استحقاقها المحددة في اتفاقية القرض، فيصبح العجز عن السداد يمثل خطر البلد.
- مخاطر الأنشطة خارج الميزانية هي الأنشطة التي لا تقيد ضمن الأصول أو الخصوم مثل عمليات خطابات الضمان والاعتمادات المستندية، إذ يتحمل البنك مخاطر كبيرة جراء الخوض في هذه العمليات كون أطرافها غالبا ما تختلف أماكن إقامتهم.

❖ المطلب الثالث : إجراءات منح الائتمان وسبل الحد من المخاطر¹

إجراءات اتخاذ قرار منح الائتمان مرحلة ما قبل اتخاذ قرار منح الائتمان: تبدأ هذه المرحلة بالنشاط الترويجي للخدمات التي يمكن للبنك القيام بتقديمه ودراسة مدى التأثيرات الإعلانية التي يقدمها البنك لجلب الزبائن بعد إقبالهم لطلب الائتمان تتم المفاوضات مع الزبون على شروط المقترحة لمنح الائتمان وتجميع المعلومات الخاصة بدوافعه واحتياجاته الائتمانية وتتم مراعاة شروط عديدة منها المتعلقة بالمشروع المقدم للبنك والظروف الاقتصادية المحيطة به يجب أن تكون ملائمة من أجل منح لائتمان وقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات وذلك من خلال النظر إلى مالا لزبون السابقة أو من خلال لتحري عنه لدى البنوك الأخرى، والتأكد من صدق وسلامة الوثائق الحاسبية التي تبين المركز المالي،

¹ محمد الموافق أحمد عبد السلام، دراسات الأقسام المختلفة بالبنوك التجارية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999، ص

كما أنه لضمانات القدرة دور مهم يجب أن تكون كافية وملائمة لنوعية الفروض ومتساوية لقيمة المبلغ المقدم وهكذا ينتقل على المرحلة الثانية.

مرحلة أثناء اتخاذ قرار منح الائتمان تحديد المخاطر الائتمانية لطل القرض يتم تقييم وقياس المخاطر الائتمانية في هذه المرحلة عن طريق مواجهة هذه بالضمانات المقدمة من طرف العميل واستخدام الأساليب المناسبة لقياس هذه المخاطر، وأيضا الاشتراك في أكثر من بنك بغرض منح الائتمان والالتزام بمراجعة الضابط الخاصة بمنح كل نوع من أنواع التسهيلات المختلفة. تعزيز نظم الرقابة والمتابعة الجيدة للائتمان من طرف البنك المانح له والاستفادة من خدمات الهيئات الجيد الربحية والسيولة أو الإعلام، وكذلك الإحاطة بالضوابط وفق طبيعة ونوع التسهيلات المطلوبة بضمان أوراق مالية أو عقارات أو بضاعة. كذلك دراسة الجدوى المتكاملة بدراسة تحليلية حول الائتمان باستعمال طرق أساسية إحصائية معامل انحراف معياري، معامل اختلاف، دليل الربحية، وتحليل النسب المؤشرات المالية.

مرحلة متابعة اتخاذ قرار منح الائتمان

- السيطرة على الضمانات والمحتفظة عليها من تاريخ استحقاق.

- المتابعة الميدانية لاستخدام التسهيلات في الفرص الممنوحة لأجله.

- تقييم المشروع بشكل مستمر.

الضمانات ووسائل الحد من المخاطر الائتمانية تعتبر لضمانات آخر اعتبار يتم اتخاذها فيما يخص قرار منح القرض و لا يقصد من هذا إهمال دور الضمان بل أنه يعتبر بذلك مكملا للتحقق من سلامة القرض مع العلم بان الضمانات الجيدة لا تبرر موافقة البنك لتمويل مشروع فاشل هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر من الخطأ أن لا يقبل البنك تمويل مشروع ناجح لعميل من الدرجة الأولى بحجة ضعف الضمانات العينية.

تعريف الضمانات: الضمانة في مفهومها القانوني هي وجود أفضلية أو أولوية للدائن على حق عيني أو نقدي لتسديد الدين، ورهن الضمانة لصالح الدائن يعطي له امتيازا خاصا على باقي الدائنين في

تصنيفية الحق موضوع الضمانة، وتعتبر الضمانة للتسديد، لكن يبقى هذا المصدر وسيلة بديلة للتسديد، ويقصد بذلك أن المصدر الرئيسي ولطبيعي لتسديد سلفة أو قرض هو التدفقات النقدية الواردة في العمليات التجارية، ويبقى موضوع السداد عرضة للاحتمالات و المخاطر والتقديرية المبنية على دراسة التدفقات النقدية يمكن أن تصيب أو تخطئ، وبناء على وجود احتمالات للخطأ تصبح الضمانات مطلباً أساسياً تعمل على تعزيز الوضع الائتماني وتشكل حماية أو دفعا ثانياً يدعم جدول التدفقات النقدية في حال القصور في تسديد كامل الدين وبذلك فالضمان يطلب لرفع المستوى الائتماني وليست بديلاً عن الوضع لمالي للعميل، ومن أهم مواصفات الضمانة قابليتها للتسويق والتصنيف والغاية من ذلك هو تخفيف درجة المخاطر التي تتضمنها التسهيلات الائتمانية، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار المسائل التالية:

- **التقدير:** يقوم مسؤول التسهيلات أو المسؤول الثاني في الفرع بتقدير قيمة الضمان كما يمكن تكليف خبير معتمد في هذا المجال.

- **التسويق:** يؤخذ في عين الاعتبار حل تقسيم الضمان إمكانية تسويقها بسهولة لتحويلها إلى سيولة نقدية ند الحاجة دون الوقوع في خسارة.

- **استقرار القيمة:** حيث أن من الضرورة بما كان ان تكون قيمة الضمان مستقرة خلال فترة سريان مفعول التسهيل الائتماني (القرض) وأن لا تكون سهلة الانتقال وبشكل قانوني من ملكية شخص معين إلى آخر عند الحاجة لذلك، دون تعرض لإجراءات معقدة قد تتطلب وقتاً طويلاً. ومن بين أنواع الضمانات المقبولة لدى البنك ما يلي:

1- الأوراق المالية (الأسهم بأنواعها إضافة إلى السندات).

2- العقارات والأراضي.

3- الضمانات الشخصية أو يعرف بكفالة فريق ثالث.

4- تجميد رصيد دائن بالعملة الأجنبية أو المحلية.

5- ضمان كفالة مصرفية.

- وسائل الحد من مخاطر الائتمان

أ- دراسة عناصر منح الائتمان: تقوم هذه العملية على تقييم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض وفوائده على البنك ف المواعيد المحددة حسب الاتفاق، ويعتبر تقييم هذه القدرات من اهم الخطوات الواجب إتباعها من قبل مسؤول الائتمان لأنها الأساس المعتمد لمعرفة قدرة الزبون على لسداد وتوجد خمسة عناصر لمنح الائتمان.

ب- الشخصية: هذا العنصر يتعلق برغبة العميل القوية في سدادا القرض وفوائده حتى أثناء الأزمات أو أوقات الكساد، هذه الرغبة تعتمد بداهة على التنشئة الاجتماعية للشخص وما يتمتع به من أخلاقيات وصفات الأمانة والشرف والعدالة. مسؤول الائتمان يدرس سلوكيات المقترض ومدى احترام لتوقيعه والتزامه بتعهداته إن التركيز على دراسة هذا العنصر يبدوا أثر أهمية في ظروف الكساد وفي حالة الشركات والمؤسسات الصغيرة الحجم.

ج- المقدرة: يقصد بالمقدرة هنا مقدرة العميل على غدارة الشركة او المؤسسة بكفاءة وفعالية، وتعتبر مؤهلات العميل وخبراته مؤشرا على مدى توفر هذا العنصر لديه، كما يتناول هذا المفهوم أيضا القدرة من ناحية قانونية على الاقتراض حيث يفترض توفر الأهلية الكاملة في من يوقع عند الاقتراض فلا يكون المقترض قاصرا أو غير مؤهل قانونا للتوقيع أما في حالة الشركات فينبغي أن يتأكد مسؤول الائتمان من أن الشركاء المتضامنون أو الأشخاص المخولون بالتوقيع هم الذين قاموا فعلا بالتوقيع وبكاملهم، وهنا ينبغي على مسؤول الائتمان يطلع على عقد تأسيس الشركة والنظام الداخلي ونماذج توقيح المخولين بإجراء المعاملات بهذا الخصوص.

د- رأس المال : لرأس المال دور أساسي في حماية الدائنين من تعرضهم لخسائر جسيمة، فهو يعتبر العنصر الواقى من وصول الخسائر إلى حقوق الدائنين، فكلما كبر حجم رأس المال كلما قلت احتمالات أن تصل لخسائر إلى حقوق الدائنين، وخلال دراسته لهذا العنصر ينبغي التركيز على تحليل نسب المديونية وتحليل الأموال الذاتية والأموال المقترضة والتأكد من عدم تحطي نسب المديونية

للمعايير المعروفة في الصناعة فإذا كان رأس المال يتمتع بالملائمة فإن ذلك يشجع إدارة البنك على اتخاذ قرار إيجابي يمنح الائتمان للعميل.

ه- الضمانات: تعتبر لضمانات نوعا من الحماية أو التأمين للبنك من مخاطر التوقف عن الدفع، ولا ينبغي بتاتا اعتبارها مصدرا رئيسيا للاطمئنان كما سبق الإشارة إليه فهي تشكل عنصر تكميليا لعناصر الثقة المتوفرة أصلا.

وينبغي أن ينظر البنك إلى ضرورة توافر ضمانات مقبولة تحتوي على صفات مثل: سهولة التسجيل وسهولة التصريف والبيع وإمكانية التخزين بدون تكلفة عالية بالإضافة إلى ذلك يفترض أن يقو البنك بطريقة أو بالأحرى بمتابعة ومراقبة التطورات التي تحدث على الأصل موضوع الضمان سواء من حيث الكمية الموجودة أو تذبذب أسار البيع أو تاريخ انتهاء الصلاحية .

و- الظروف الاقتصادية لا شك أن وجود ازدهار اقتصادي في قطاع معين أو في بلد معين يدفع بالبنوك إلى اتخاذ سياسة تسليف منفتحة أو إتباع بعض المرونة ف شروط الإقراض إيمانا بان العمل في أسواق نشطة يعزز من الربحية أو الملاءة. وبناء على ذلك فغنه ينبغي أن يقوم محلل الائتمان في البنك بدراسة الأحوال الاقتصادية المالية والمستقبلية ومدى تأثيرها على وضاع المقترض من حيث حجم المبيعات والقدرة على تحقيق الإيرادات.

2- الاستفسار عن سمعة العميل: هناك الكثير من المصادر التي يمكن لمسؤولي الائتمان في لبنك اللجوء إليها للاستفسار عن سمعة العميل من اجل الوصول إلى قناعة تامة ول النية لديه لدفع ما عليه ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة مصادر رئيسية:

أ- المصادر الداخلية: تشمل هذه المصادر أقسام لبنك الداخلية ذلك في حالة كون طالب القرض عميل للبنك، إذ تقوم دائرة التسهيلات المصرفية بالاتصال مثلا بقسم الاعتمادات المستندية للاستفسار عن طالب القرض فيما إذ سبق له فتح اعتمادات مستندية، وهل قام بسداد التزاماته بدون تأخير كذلك يتم الاتصال بقسم الحسابات الجارية للاستفسار عن عدة أمور منها حركة مسحوباته وإيداعاته والشيكات المرجعة بسبب عدم كفاية الرصيد، وكذلك فغن دائرة التسهيلات

الائتمانية ترجع على ملفاتها وتقوم بدراسة ملف طالب القرض فيما لو سبق منحه تسهيلات ائتمانية في الماضي وكيف كانت مدفوعاته وهل كان يتأخر في سداد التزاماته.

ب- البنك والبنوك الأخرى: إن من مصلحة البنوك أن تقوم بتبادل المعلومات حول طالبي القروض فيما بينها وخاصة عن أولئك الذين لديهم حسابات في أكثر من بنك واحد، وإجمالاً فليس هناك خوف من قيام أي بنك باستغلال المعلومات المعطاة له عن عميل معين من بنك آخر لأن ذلك خارج عن أعراف التعامل بين البنوك في هذا الخصوص .

ج- المقابلات الشخصية مع طالب القرض: قد لا تكفي المعلومات الموجودة في نموذج طلب القرض المعبأ من قبل طالب القرض لإعطاء صورة واضحة وكاملة ن العميل، فيقوم مسؤولو الائتمان بترتيب مقابلاً شخصية معه بالتالي تأتي هذه المقابلات لتكشف ما لم يتم للبنك فلا داعي لمثل هذا الإجراء.

3- تدريب موظفي الائتمان: إن قلة خبرة موظفي الائتمان وعدم تدريبهم وتوجيههم التوجيه الصحيح قد يؤدي إلى إعطاء تسهيلات ائتمانية لدى منح القروض دون إجراء دراسة كاملة وصحيحة على أوضاع الحاصلين عليها مما ينتج عنه ارتفاع ف القروض الهالكة لدى البنك والطريقة الأساسية لتجنب ذلك و تدريب موظفي الائتمان على كيفية إجراء التحليلات بالشكل المطلوب وكذلك أصول الاستفسار وأخذ أكبر قدر من المعلومات الدقيقة وفي وقتها المناسب.

❖ المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول الاستثمار

سوف نحاول التطرق في هذا المطلب إلى كل التعاريف المختلفة للاستثمار و الاستخدامات المختلفة للاستثمار ، أنواعه ، استخداماته ، مصادره

❖ المطلب الأول : ماهي الاستثمار

يعتبر الاستثمار ذا أهمية بالغة للنهوض بالاقتصاد الوطني و التنمية ، عن طريق التوجيه إلى الاستثمارات الأجنبية و التفتح على رؤوس الأموال ، و على هذا الأساس نجد أن الاستثمار بمثابة الأداة و الركيزة الأساسية لاقتصاد متطور و ناجح ، و للاستثمار عدة تعاريف منها :

أولا : التعريف الاقتصادي:

يعرف الاستثمار اقتصاديا بأنه " عملية صرف أموال في الوقت الحالي من أجل الحصول من ورائها على نتائج في المستقبل ، وبهذا المعنى يشمل الاستثمار كل الموارد و المواد و الأشياء المحصل عليها حاليا لهذا الغرض"¹

و " الاستثمار أيضا هو عملية الإنفاق الرأسمالي في مشروع ما بغرض نمو تحقيق (أرباح) أو زيادة في المبلغ المستثمر ، و هو ذلك النشاط الذي تنتظر المؤسسة من ورائه زيادة لقوتها و قدرتها. من حيث يقوم متخذ القرار بتوظيف رأسمال حالي ، مقابل مداخيل و عوائد يأمل الحصول عليها مستقبلا"²

و يرى بعض الكتاب المعاصرين بأنه : " عبارة عن الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية ، أو الرأسمالية إلى رأس مال الدولة " .

و انتهى كتاب آخرن إلى تعريفه : " العملية التي تنشأ عن تدخل ايجابي صادر عن أحد الأفراد يستهدف إيجاد المال دائم يؤمن خدمات آجلة " .

1 ناصر داددي عدون . تقنيات مراقبة التسيير " . دار المحمدية العامة الجزائر 1997 . ص 153 .

2 عبد المطلب عبد الحميد دراسة جدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية " ، الدار الجامعية ، الجزائر ، 2000 ، ص

و تبنت جماعة أخرى بربط العملية بالبعد الإسلامي : فعرفه بأنه " عبارة عن استعمال الأموال في الحصول على الأرباح : أي خلق الأصول رأسمالية جديدة يوجه فيها الأفراد أموالهم ، و يكون ذلك بالطرق المشروعة التي فيها خير للمجتمع¹

"الاستثمار عبارة عن توظيف المتبع لرأس المال ، أو بعبارة أخرى توجيه الأموال نحو الاستخدامات تؤدي إلى إشباع حاجة أو حاجات اقتصادية "

" و هو عمل أو تصرف لمدة معينة من أجل تطوير نشاط اقتصادي ، سواء كان هذا العمل في شكل أموال مادية أو غير مادية (من بينها الملكية الصناعية ، المهارة الفنية ، نتائج البحث) أو في شكل قروض .

" الاستثمار هو التعامل بالأموال و استخدامها من أجل الحصول على الأرباح و من خلال التخلي المخاطر بغرض الحصول على عوائد في المستقبل"².

عن الأموال و تحمل يعتبر الاستثمار كمصرف لتلك الأموال التي تستخدم في شراء الأسهم والسندات الخاصة أو العامة بهدف تحقيق عائد فهو بعد توفير متطلبات السيولة و بعد منح القروض المطلوبة³ و للاستثمار أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية ، فهو العامل المهم و الأساسي للنمو و الأداء الاقتصادي الجيد في توفير فرص توظيف و تحقيق موارد مالية تساعد في تطوير الوحدات الاقتصادية و إعطاء دفع جديد للاقتصاد .

ثانيا : التعريف المحاسبي : يعرف على أنه مجموعة من الوسائل و القيم الثابتة المادية و المعنوية منها المنقولة و غير المنقولة التي اشترتها المؤسسة أو أنجزتها لنفسها ليس بهدف بيعها أو تحويلها و إنما لاستعمالها كوسيلة استغلال لهدف زيادة الطاقة الاستثمارية للمشروع .

1 قطب مصطفى سانو ، " الاستثمار أحكامه و ضوابطه في الفقه الاسلامي " الطبعة 1 ، دار النفائس للنشر و التوزيع 2000 ، ص ص 87-889

2 جميل الزايدانيين السعودي ، أساسيات في الجهاز المالي و المنظور العلمي مرجع سابق ذكره ، ص 251

3 صلاح الدين حسن السيسي ، "التسهيلات المصرفية للمؤسسات و الأفراد" ، جامعة القاهرة ، مصر ، 1998 ، ص 30 .

"هو عبارة عن تيار من الإنفاق النقدي ، خلال فترة معينة من الزمن ، و يقصد به المحافظة على رصيد رأس المال أو التنمية عن طريق إنتاج أو شراء السلع و المعدات الإنتاجية التي تساهم في إشباع الحاجات الاقتصادية لأفراد المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر ، و عموما فان الاستثمار عبارة عن عملية يتم من خلالها تنمية رصيد رأس المال أو الطاقة الإنتاجية للمشروع أو المجتمع سواء بالكشف عن الثروات الطبيعية أو استغلالها استغلالا أمثل " .

ثالثا : تعريف المالي

تعرف الاستثمارات " على أنها تجميع المبالغ المالية بهدف الحصول على عائد أو دخل في المستقبل و الاستثمار " هو عبارة عن إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل¹

المطلب الثاني : أنواع الاستثمارات

عموميات حول البنوك التجارية و القروض البنكية الموجهة للاستثمار يمكن التفرقة بين الاستثمارات حسب الموضوع ، بحسب الطبيعة أو نوع النشاط و هذا ما سنبينه فيما يلي :

أولا : من حيث الموضوع : نميز بين الاستثمارات التالية

أ- الاستثمارات المنتجة : و هي تلك الاستثمارات التي تتكون في مجموعها من استثمارات مادية و التي تكون أثارها مباشرة على الإنتاج ، و تهدف إلى الحفاظ على الطاقة الإنتاجية أو زيادتها و تضم استثمارات التجديد : تهدف إلى تعويض استثمارات قديمة بأخرى جديدة أكثر فعالية .

استثمارات التوسع : هدفها زيادة طاقة الإنتاج و التوسع في نفس النشاط استثمارات التحديث : هي استعمال وسائل و تقنيات أكثر تطورا و أحدث من تلك المستعملة في الإنتاج. أي أن الاستثمارات المنتجة . تلك التي تتكون في مجموعها من استثمارات مادية و التي تكون أثارها على الإنتاج .

1 ناصر داددي عدون، تقنيات مراقبة التسيير " ، مرجع سابق ذكره ، ص 155.

ب- الاستثمارات غير المنتجة : بالمقابل نجد أن هناك استثمارات غير منتجة و التي تقوم بتقديم خدمات اجتماعية ذات طبيعة استهلاكية كبناء المدارس ، و الاستثمارات غير المنتجة تشمل نوعين : استثمارات إستراتيجية : و هي تلك المشاريع التي تهيئ شروط النجاح المستقبلي للمؤسسة محل دراسة السوق كالإشهار على المدى الطويل وتكوين الإطار و العمال .

استثمارات اجتماعية : هي تلك المشاريع التي تسمح بتحسين الظروف العملية للعمال و المردودية مثل توفير النقل للعمال ، تشييد مساكن اجتماعية و مطاعم .

و من خلال التعريفين نجد أن العلاقة بين الاستثمارات المنتجة و غير المنتجة كون هذه الأخيرة تعمل على توفير خدمات يستفيد منها الاستثمارات المنتجة

ثانيا : من حيث الطبيعة :

تختلف الاستثمارات حسب طبيعتها إلى عدة أنواع فيمكن أن يكون الاستثمار مادي كما يمكن أن يكون غير مادي

أ- الاستثمارات المادية : هي تلك الاستثمارات التي تتعلق بالثروة المالية للمؤسسة ، إذ تشكل القاعدة الأساسية للنشاط المنتج، فيخصص لها سنويا مبلغ ماليا يدعى قسط الاهتلاك، و هاته الاستثمارات تشمل كل الأصول الثابتة و الملموسة كالآلات و المعدات.

الاستثمارات غير المادية : و هي استثمارات تتعلق بالثروة المالية الملموسة، و يمكن تقسيمها إلى :
- الاستثمارات في المجال الفني المتعلق بالإنتاج: يتمثل في تحسين نوعية المنتج كالأغلفة و العلب و غيرها.

- الاستثمارات في المجال البشري : هو ذلك الاستثمار الذي يؤدي استغلال الطاقات المتاحة من الموارد البشرية و يشمل ذلك عمليات التوظيف ، التأهيل ، التكوين، تحسين ظروف العمل لكون العامل البشري هو الأداة الأساسية للنهوض بالعمل و إنهاءه داخل المؤسسة ، و بالتالي استمراريتها.

- الاستثمار في المجال التجاري : و يتمثل في شهرة المحل و جذب العملاء عن طريق الإشهار و الإعلان و العلامات التجارية.

ثالثا : من حيث نوع النشاط

حيث يمكن تقسيمها على حسب المعيار إلى ما يلي :

أ-الاستثمارات الإنتاجية : تتحقق هذه الاستثمارات باستخدام الأموال في عمليات من اجل إنتاج سلع جديدة و هناك نوعان:

➤ الاستثمار الصناعي : و فيه يتم تحويل المواد الخام إلى سلع نصف مصنعة أو سلع تامة الصنع.

➤ الاستثمار الفلاحي: و يتم فيه تحويل البذور إلى ثمار عن طريق الزرع والحصاد.

ب-الاستثمارات التحويلية : و هي عبارة عن الاستثمارات التي تقوم بعملية تحويلية لسلعة من الطبيعة الخام إلى سلعة مصنعة كاستخدام البترول و تكريره، و منشآت الحديد و الصلب و غيرها

ج- الاستثمارات الخدمائية : و يتم من خلالها استثمار الأموال عن طريق تقديم خدمات سواء للأفراد أو المؤسسات كالاستثمار في مجال السياحي، و الفنادق و في الواقع فان الاستثمار ينقسم إلى نوعين و هو التقسيم الأكثر شيوعا و هو تقسيم مالي و حقيقي.

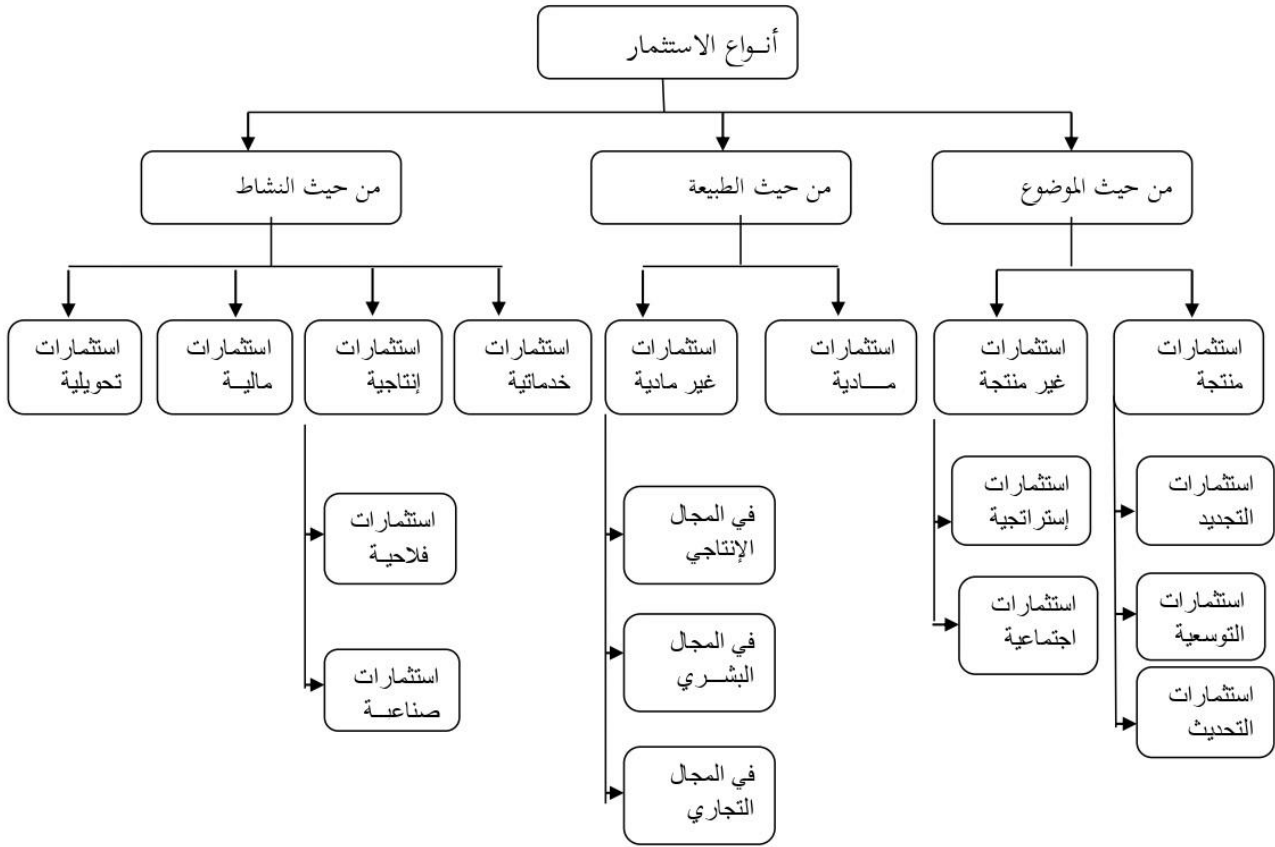
الاستثمارات المالية : و هي الاستثمارات التي يتم فيها بيع و شراء الأوراق و الأدوات المالية المختلفة (أدوات الائتمان، و الأسهم بجميع أنواعها)، أو بمعنى آخر شراء الأصول المالية التي تنتج عنها أرباح بأقل المخاطر ممكنة.

الاستثمارات الحقيقية: و فيها يتم شراء و بيع أصول الإنتاج بغرض زيادة الثروات مثل الاستثمار في شراء الأصول الحقيقية كالعقارات، الأصول المنتجة ، المصانع ... الخ¹

و الفرق بين الاستثمارين هو أن الاستثمار الحقيقي يتبعه عادة زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي للاقتصاد. أما الاستثمار المالي فانه لا يتبعه أي زيادة في الناتج الإجمالي و ذلك لأنه عبارة عن انتقال ملكية وسائل الإنتاج من طرف لآخر. و يمكن تلخيص كل ما ذكر فيما يخص أنواع الاستثمارات في المخطط التالي:

1 زياد رمضان ، "الاستثمار المالي الحقيقي " ، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن 1998 ، ص 42

الشكل رقم 1: مخطط أنواع الاستثمار



المصدر : من اعداد الطالبين اعتماد على مرجع "الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق "

❖ المطلب الثالث : القرارات الاستثمارية و عوائد الاستثمار

• أولاً : القرارات الاستثمارية:

تتعدد و تنوع الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المستثمر و لها فرصة إلى أخرى وفقا تختلف النتائج المحتملة و لاختلاف العائد المتوقع و درجة المخاطرة المرتبطة بهذا العائد، لذلك يجب على المستثمر تقييم هذه الاستثمارات المتاحة وفقا بمعايير كثيرة تتفاوت فيما بينها من حيث الدقة و الصعوبة ، كما نجد هذه المعايير قد تعتمد على أحكام ذاتية في اتخاذ القرارات أو أنها بترجمة المعلومات المتعلقة بالاستثمارات إلى تقريبات كمية للتكاليف و الإيرادات و المنافع المتوقعة لذا يمكن الحالات الثلاثة الآتية على ضوء كمية و طبيعة المعلومات المتوفرة لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب :

حالة المستقبل الأكيد : و هي تستند إلى كون المعلومات المتوفرة و المتعلقة بعملية الاستثمار كاملة و دقيقة .

حالة المستقبل المحتمل : تحصل هذه الحالة عندما لا تتوفر المعلومات الكافية و الدقيقة للاستثمار محل التي في هذه الحالة على احتمالات موضوعية و ذاتية مستقاة من تاريخ المنشأة .

حالة المستقبل المجهول : حيث لا تتوفر أي معلومات حول موضوع الاستثمار قيد القرار.

ثانيا : عوائد الاستثمار

العائد هو المقابل الذي يطمح المستثمر بالحصول عليه مستقبلا نظير استثماره لأمواله ، فهو يتطلع دائما على العائد لتنمية ثروته و تعظيم أملاكه ، و من أهم أساليب قياسه:

العائد على الاستثمار : يستعمل كمؤشر لمدى كفاءة الإدارة في استغلال أصولها لتحقيق أقصى أرباح ممكنة و يحسب بالعلاقة التالية :¹

صافي الأرباح بعد الضريبة

عائد الاستثمار -

مجموع الأموال المستثمرة

هذا العائد على الحقوق الملكية : تشمل حقوق الملكية رأس المال والاحتياطيات و الأرباح المدورة ، و يستخدم العائد كمؤشر لقياس كفاءة الإدارة في توليد الأرباح من توظيف أموال المستثمرين ، يتم استخراج هذا العائد بالعلاقة الآتية :

صافي الأرباح بعد الضريبة

العائد على حقوق الملكية -

حقوق الملكية

¹ حسين خربوش ، عبد المعطي رضا أرشيد ، "الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق " ، دار زهران للنشر والتوزيع، دون طبعة الأردن 1999 ص ص 40 ، 41

عائد فترة الاحتفاظ : العائد الذي يحصل عليه المستثمر خلال احتفاظه بالأسهم والسندات مثلا يتكون من جزئيين :

- الأرباح الرأسمالية و تمثل الفرق بين تكلفة الشراء السهم أو السند و سعر بيعه.
- التدفقات النقدية الجارية و التي تشمل التوزيعات النقدية للأرباح أو فوائد السندات و غيرها ، و يقاس هذا العائد وفق المعادلة التالية :

$$(\text{سعر البيع} . - \text{تكلفة الشراء}) + \text{التدفقات النقدية الجارية}$$

عائد فترة الاحتفاظ

حقوق الملكية

❖ المبحث الثالث: سياسة الانقراض

بما أن العائد المتولد من القروض يمثل حصة كبيرة من إيرادات البنوك، فإنها تولي اهتماما أكبر لعملية منح القروض من خلال وضع سياسات ملائمة لسلامة محفظة القروض و تحقيق عوائد مرتفعة عند أقل مستويات ممكنة. من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان.

❖ المطلب الأول : ماهية الاستثمار في القروض

الاستثمار في القروض هو الاستثمار الأساسي الذي تأمل البنوك الآن توجه إليه كافة مواردها المالية و يمكن تقسيم الاستثمارات إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: تستهدف توفير السيولة و أمثلتها النقدية و الأرصد لدى البنك المركزي ، و الاحتياطي الثانوي و التي عادة ما يطلق عليها {الأصول النقدية}.

المجموعة الثانية : تستهدف تحقيق الربح و تتمثل في القروض.

المجموعة الثالثة : تلجأ إليها البنوك لعدم كفاية النوع الثاني، أو تدعيما للنوع الأول و تتمثل في الاستثمارات التي تحقق أكبر قدر من الربح لتغطية نقص السيولة.

أولا : الاستثمارات في الأصول النقدية

ينبغي أن لا يزيد رصيد النقدية في خزائن البنك عما يكفي لمواجهة زيادة متوقعة في المسحوبات عن الإيداعات ، و مواجهة الطوارئ، حيث تعتبر النقدية في الخزينة ضمن الاحتياطي القانوني ، و الذي يتوقف حجمه حسب هيكل ودائع البنك و المسافة التي تفصل بينه و بين البنك المركزي ، أما الاحتياطي الثانوي فيتوقف على مدى تذبذب الودائع

، و مدى سهولة الحصول على موارد إضافية و سياسة البنك المركزي في شأن المستوى الملائم للسيولة ، و عادة ما يتمثل الاحتياطي الثانوي من أصول شبه نقدية كأذونات الخزينة أو قروض مقدمة لبنوك

تجارية أخرى مستحقة عند الطلب ، إضافة إلى أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك الأخرى و شيكات تحت التحصيل¹.

ثانيا: الاستثمار في الأوراق المالية

مي المخصصات المالية الموجهة إلى محفظة الأوراق المالية التي يهدف البنك منها إلى تحقيق عائد معتبر ولاستخدامها للوقاية ضد نقص السيولة ، و سبب لجوء البنك لهذا التخصص هو عدم كفاية طلبات القروض.

ثالثا: الاستثمار في القروض

تعتبر القروض أكثر جاذبية بالنسبة للبنوك التجارية لارتفاع معدل العائد المتولد عنها مقارنة بالاستثمارات الأخرى، و تصنف إلى:

أ-قروض منشآت الأعمال : تمثل قروض منشآت الأعمال الصناعية و التجارية الجانب الأكبر من محفظة القروض للبنك التجاري ، و غالبا ما يشترط في عقد الإقراض ضرورة احتفاظ المنشأة برصيد معوض يمثل نسبة فد تصل الى 20% من قيمة القرض ، و غالبا مالا يشترط تقديم الرهن، و عادة ما يكون المعدل الأساسي . هو الحد الأدنى المعدلات الفائدة

ب-قروض تمويل التجارة الخارجية و أكثرها شيوعا "الكمبيالة" المقبولة و المستحقة بعد بضعة أشهر يجرها المستورد لصالح المصدر، و يعتمدها البنك التجاري يستعد لتسديدها في تاريخ استحقاقها ، فتبدو عملية الاستيراد كما لو كانت ممولة مباشرة من البنك لحساب العميل.

ج-قروض السماسرة والمتعاملين بالأوراق المالية : هي قروض قصيرة الأجل يقدمها البنك للسماسرة، و عادة ما تعطى بدون تاريخ استحقاق مما يعطي البنك الحق في المطالبة بقيمة القرض في أي وقت ، أي أن الأوراق المالية المشتراة بواسطة المقترضين تعتبر رهن بقيمة القرض.

¹ منير إبراهيم هندي . "إدارة البنوك التجارية : مدخل اتخاذ القرار " مرجع سابق . ص 208-21

د- قروض المؤسسات المالية : هي القروض التي تحصل عليها البنوك المتخصصة، و شركات
توظيف الأموال و عادة ما تكون من نصيب البنوك التجارية الكبيرة

هـ - قروض البنوك التجارية و تتمثل في الاحتياطي الفائض لدى البنك و الذي تحتاجه بنوك أخرى
، و نظرا لمحدودية التكاليف الإدارية المصاحبة لها و كذا مخاطر عدم سدادها ، فان معدل الفائدة
يكون منخفض نسبيا و لا يمانع البنك في تجديد تاريخ استحقاقها خصوصا إذا نقص الطلب على
القروض الأخرى.

و - قروض المستهلكين: هي القروض المقدمة للأفراد بغرض شراء سلع معمرة، إدخال تحسينات
على مساكنهم و عادة ما تسدد هذه القروض على دفعات شهرية¹.

إضافة إلى هذه القروض هناك القروض الزراعية و العقارية و التي ذكرت أنفا.

❖ المطلب الثاني : السياسة الرئيسية للإقراض و العوامل المؤثرة فيها

1- سياسة الإقراض:

إن محور قرار الإقراض يدور حول الموافقة على منح القرض أو رفضه، و هنا تكمن الخطورة و التعقيد
لذلك على سياسة الإقراض أن تكون مرنة غير جامدة ، و تبحث في العموميات و لا تدخل في
التفاصيل المقيدة للعمل و هدف هذه السياسة إلى تحقيق مايلي:

أ- سلامة القروض التي يمنحها البنك.

ب- بتنمية أنشطة البنك و تحقيق عائد مرضي.

ج- تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في كافة مراحلها².

1 منير إبراهيم هندي . "إدارة البنوك التجارية : مدخل اتخاذ القرار " مرجع سابق . ص ص 210-215

2 عبد المعطي رضا أرشيد ، اداة "الائتمان " دار وائل للنشر ، دون طبعة ، ، 1999 ص 209

إن سياسات الإقراض على الرغم من اختلافها من الأخر إلا أنها تتفق في الإطار العام المكون لمحتوياتها، ويمكن تحديد مكونات هذه السياسة في ما يلي:

أولاً : حجم الأموال المتاحة للإقراض

وهي، و أن لأتزيد القيمة الكلية للقروض في أي لحظة عن نسبة معينة من الموارد المتاحة من ودائع و قروض ورأس مال ، تلك الموارد فهي سياسة مرنة يرتفع و ينخفض في ظلها حجم الاستثمار في القروض وفقاً لارتفاع و انخفاض في حجم هذا متوقف على مدى استقرارا لودائع في البنك كون أغلبيتها ودائع تحت الطلب و ودائع التوفير، و ينبغي تحقيق هذه النسبة في الرواج دون تجاوز يضعف السيولة البنك ، و خفضه في حالة الكساد قي حدود الحجم السائد بين البنوك المنافسة¹.

ثانياً : تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك.

يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها و كذا هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الائتمان و تتوقف على الظروف المحيطة و المختلفة و مدى قبولها في السوق.

ثالثاً : مستويات اتخاذ القرار

توضح سياسة الإقراض السلطة الممنوحة لكافة المستويات الإدارية المسؤولة عن اتخاذ قرار الموافقة على منح القرض أو رفضه. و ينبغي تحديد هذه المستويات بما يكفل عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث كافة القروض، حيث أن القروض الروتينية التي لا تزيد قيمتها عن حد معين يتخذ القرار بشأنها على مستوى مدير الفرع أو مدير دائرة القروض، و البعض منها تحال على لجنة مشكلة للبحث فيها حيث توضع قروض دنيا و عليا لحجم القروض في هذا التخصص، و هذا ما يتماشى مع مبادئ

¹ منير إبراهيم هندي . "إدارة البنوك التجارية : مدخل اتخاذ القرار " مرجع سابق . ص 116

التنظيم الفعال التي تستدعي السرعة في اتخاذ القرار و تخفيف العبء على الإدارة العليا خلال تفويض من السلطات¹.

رابعا : تشكيلة القروض:

يترتب على تنويع الاستثمارات تخفيض في المخاطر دون ترك اثر عكسي على العائد كالتنوع وفقا لتاريخ الاستحقاق، أو أساس الموقع الجغرافي للنشاط الموجه إليه القرض، أو التنوع لقطاعات النشاط حيث و في الدول النامية نسبة الموارد المالية الموجهة لمختلف قطاعات الاقتصاد تتحدد وفقا لمقتضيات التنمية الاقتصادية.

خامسا : شروط الإقراض

ينبغي أن تنص سياسات الإقراض على:

- ✓ حد أقصى لقيمة القرض الذي يمكن للبنك تقديمه.
- ✓ حد أقصى لتاريخ استحقاق القروض.
- ✓ إتباع إستراتيجية تحويل معدل الفائدة أو الالتزام بمعدل ثابت طوال مدة القرض.
- ✓ الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم رهن لضمان القرض، و أنواع الأصول المقبولة و بنسبة القرض إلى قيمة الأصل المرهون.
- ✓ بدائل لضمان المستحقات لتقديم طرف ثالث كضامن للعميل، أو النص في عقد الإقراض على حق البنك في استرداد قيمة القرض فور إخلال العميل بأي شرط للعقد².

سادسا : متابعة القروض تحدد سياسة الإقراض الإجراءات الواجب إتباعها، في منح القرض و متابعته لاكتشاف أي صعوبات محتملة السداد، و تحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط و الحالات

1 عبد المعطى رضا أرشيد ، "اداة الائتمان" ، مرجع سابق . ص 116

2 منير إبراهيم هندي . "إدارة البنوك التجارية : مدخل اتخاذ القرار" ، مرجع سابق . ص 118 .

الواجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر أو تحويل الموضوع للقضاء، و كيفية عرض و تبويب القروض المتعثرة على الإدارة العليا¹.

سابعاً : ملفات القرض

يتضمن ملف القرض ما يلي:

- ✓ طلب الإقراض و يكون معبأ و موقعا من طرف العميل.
- ✓ نسخة مطابقة للأصل للسجل التجاري.
- ✓ القانون الأساسي للأشخاص المعنويين.
- ✓ وثيقة تظهر وضعية الزبون اتجاه الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.
- ✓ نسخة من شهادة ملكية المحل أو العقار و الأموال.
- ✓ الميزانية المحاسبية و جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث الأخيرة أو الموازنات التقديرية بالنسبة للمنشأة الحديثة.
- ✓ ملخص دوري عن موقف العميل في علاقته مع البنك
- ✓ أي تقرير حصل عليه البنك من الغير بشأن العميل.
- ✓ وضعية الزبون اتجاه البنوك الأخرى .
- ✓ أما بالنسبة لطلبات قروض الاستثمار: دراسة تقنية اقتصادية.
- ✓ وثيقة تعكس مبيعات تقديرية²

1 عبد المطلب عبد الحميد ، "" البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها ""، مرجع السابق ص 124 .

2 كمال رزيق ، فريد كوزتل، "المؤتمر العلمي السنوي " جامعة فيلادلفيا الأردنية المنعقدة في فترة 4-5/7/2007

2 العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض

تتأثر سياسة الإقراض بمجموعة من العوامل نذكر منها:

أولاً : رأس مال البنك

تتأثر سياسة الإقراض برأس المال لسببين مهمين هما:

أ- يستخدم رأس المال و احتياطياته كحاجز لمنع تسرب خسائر القروض إلى ودائع، و عليه فكلما زاد رأس المال و الاحتياطيات كلما زادت قدرة البنك على تحمل المخاطر. كما يساعد رأس المال في إطالة أجل القروض و الاحتياطيات ليسوا عرضة.

ب - الدور النفسي لرأس المال لدى كل المودعين و المقترضين، حيث أن اعتقادهم بوجود رأس مال لدى البنك يحفزهم على مواجهة المصاعب الاقتصادية¹.

ثانياً : الظروف و الأوضاع الاقتصادي

يؤثر الطلب على معظم أنواع القروض و بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي مع الأخذ في الاعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل الدورة الاقتصادية و تنتهي بعد موسم الإقراض بشهر أو شهرين. كما تؤثر حالات الرواج و الكساد بشكل مباشر على حجم النشاط المصرفي في مجالات الإيداع و الإقراض على سواء².

ثالثاً : حاجات المنطقة التي يخدمها البنك

إن الدولة تجيز للبنك العمل على أساس ما يؤديه من خدمات مصرفية للمنطقة التي يعمل فيها ، فهو مسؤول عن تلبية طلبات الإقراض المستوفية للشروط ، و هذا ما يساهم في تنمية المنطقة بتقديم القروض لتطوير و توسيع الأعمال القائمة ، كي يزيد من إيداعها في المستقبل. عموماً إن نوعية القروض و حجمها تختلف حسب حجم و نوعية نشاط المنطقة.

1 محمد سعيد أنور السلطان ، "إدارة البنوك" ، مرجع سابق ، ص 391

2 عبد المطلب عبد الحميد ، "العولمة واقتصاديات البنوك " الدار الجامعية ، دون طبعة ، مصر ، 2000 ، ص 104

رابعاً: سياسات البنك المركزي والسلطات النقدية

منظمات في فترات السياسة النقدية ، تحاول البنوك التجارية زيادة قروضها عن طريق تحقيق شروط الإقراض ، أما البنك المركزي

فهو يتبع مجموعة أساليب الرقابة الكمية و النوعية المؤثرة على حجم ونوعية الائتمان مثل التحكم النسبي في الاحتياطي و السيولة

القانونية و تحديد الفائدة و سعر الخصم ، إضافة إلى وضع حدود قصوى لأنواع مختلفة من سعر القروض¹.

خامساً : حجم الودائع ، نوعيتها و طبيعتها

كلما ازداد حجم الودائع كلما زاد البنك في توظيفها في الإقراض و الاستثمار ، و كلما كانت الودائع مملوكة لعملاء مختلفون كلما زادت قدرة البنك في منح ائتمان طويل الأجل.

و كل هذا يزيد من مرونة البنك في توظيف الودائع ، و انتشار نشاطه في مناطق جغرافية متعددة ، و عادة ما يقابل البنك القروض طويلة الأجل بودائع طويلة الأجل ، و نفس الشيء بالنسبة للأجل القصير و منه فان درجة استقرار الودائع هي أهم خاصية تؤثر على سياسة البنك الاقراضية.

سادساً: احتياجات السيولة في الأجل القصير والطويل

تعتبر السيولة من الأمور ذات الأولوية يسد البنك إلى تحقيقها ، و إذا ما احتفظ البنك بأمواله سواء في صورة نقدية أو يسعى أصول سائلة أو قابلة للتحويل فانه يقلل من حجم الإقراض.

سابعاً : متطلبات الربحية

مي الربح هو هدف رئيسي للبنك، و عامل مهم لرسم سياسة الإقراض ، فعلى البنوك و التي ه بحاجة على أرباح أكثر من غيرها "نتيجة ضغط المساهمين على إدارة البنك" أن تنتهج سياسة إقراضية متساهلة ، رغم ما يتحمله البنك لقاء ذلك من مخاطر إضافية.

1 محمد سعيد أنور السلطان ، إدارة "البنوك" ، مرجع سابق، ص ص 392-393

ثامنا : تكلفة المورد

إن حجم الإقراض الممنوح دالة على قدرة البنك على توفير الموارد اللازمة ، حيث كلما كبر حجم البنك كلما كانت مرونة الإدارة أكبر في التوظيف الموارد بصورة أفضل من البنوك الصغيرة ، فالودائع التجارية مكلفة للبنك من حيث استخدام الحسابات الالكترونية و مرتبات الموظفين ، أما الودائع المدفوعة هي العنصر الأساسي في التكلفة .

تاسعا : تنافس البنوك بينها و بين المؤسسات المالية الأخرى كلما قلت المنافسة بين البنوك قل تزامه للحصول على العملاء ، و مالت نحو التشدد في قروضها و يسري على هذا الوضع المنافسة بين البنوك و مؤسسات المالية الأخرى .

عاشرا : قدرة موظفي البنك المسؤولين عن عملية الإقراض

كلما نمت خبرات و مهارات الموظفين و ازداد تخصصهم في تحليل وضعية العملاء و منح القروض، كلما استطاعوا اختيار عملاء أفضل و توصل الى تقدير أدق للمركز الائتماني ، و تمكنوا من مراقبة الإقراض و بالتالي فان سياسة الإقراض تأخذ بنظر الاعتبار ما يتوفر لدى البنك من قدرات و مهارات و خبرات¹.

❖ المطلب الثالث : تحليل طلبات الاقتراض والتفاوض مع العميل ومتابعة القروض

أولا : تحليل طلبات الاقتراض

ينبغي على البنك الاتصال بالعملاء الحاليين و المحتملين إما شخصا أو من خلال الإعلانات لإحاطتهم بأنواع القروض المتاحة ، لأجل زيادة تمسك العملاء الحاليين بالبنك و إغراء عملاء للتعامل معه ، و في حالة رغبتهم في الحصول على القروض ، على البنك جمع بيانات و معلومات عن الغرض من القرض ، و عن العميل ذاته و تحليلها كأساس للتفاوض .

1 محمد سعيد أنور السلطان ، "إدارة البنوك" ، مرجع سابق، ص ص 395 396

1) الغرض من القرض

إن غلبت طلبات الإقراض تتمثل في قروض قصيرة الأجل لتمويل رأس المال و ترجع هذه الحاجة لارتفاع معدل نمو النشاط ، الاحتياطات الموسمية ، مواجهة خسائر المؤسسة ، إجراءات توزيعات تفوق الموارد المالية المتاحة و الفشل في الحصول على مصادر تمويل طويلة الأجل لتمويل الأصول الثابتة ، و عليه فان البنك قد يرحب بالعرضين الأولين ، بينما يتقدم في تقديمها لإغراض الثلاثة الأخرى ، حيث يحتاج قرار الإقراض إلى معلومات إضافية عن العميل و لذي سيوجه عليه النشاط النشاط

أما في حالة القروض طويلة الأجل و الخاصة بمنشآت الأعمال ، و التي تكون من أجل تحقيق توازن في الهيكل المالي أو صعوبة الحصول على أموال من مصادر أخرى ، على العموم فالبنك لا يتردد في منح القروض .

2) الحصول على معلومات من مقدم القرض

أقدرة العميل على السداد نو ذلك

من خلال كل ما يتعلق بتاريخ العميل في النشاط الذي يمارسه ، ربحية نشاطه ، متوسط رصيد النقدية و السيولة و سهولة تحويل الأصول القابلة للتحويل النقدي بدون خسائر .

ب شخصية العميل : يمكن الحكم عليها من رغبة العميل في السداد منذ لحظة استحقاق القرض (الذي سبق أن حصل عليه) و الفوائد إلى أن يتم سدادها ، أما غدا أن يسبق له الاقتراض ، يستطيع البنك الاستعلام من البنوك الأخرى أو من الموردين المتعاملين معها.

ج- رأس المال : و هو نسبة الملكية على إجمالي الموارد المالية المتاحة ، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت ثقة البنك في إمكانية استرداد مستحقاته . من العميل .

د الرهونات : هي الأصول التي يبدي العميل استعدادة لتقديمها للبنك كضمان ، و لا يجوز له التصرف فيها في أي حال من الأحوال ، و إذا فشل العميل في سداد القرض أو فوائده يصبح من حق البنك بيع الأصل المرهون لاسترداد مستحقته

1- **الظروف المحيطة :** أي حالة الاقتصاد السائدة ، و التي تؤثر على نشاط العميل و مقدرته على السداد¹ .

ثالثا : تحليل البيانات المتاحة

بعد جمع البنك المعلومات المتاحة يتعين عليه تحليلها حتى يتسنى له اتخاذ القرار السليم بشأن طلب القرض و عادة ما يستهدف التحليل الحصول على إجابات الأسئلة التالية :

هل يتعارض طلب الاقتراض مع التشريعات أو لوائح البنك المركزي أو أساسيات البنك الخاصة بالاقتراض ؟

ما هو حجم المخاطر المترتبة على إقراض العميل ؟، هل يمكن تجنب هذه المخاطر أو التقليل منها ؟

أ- قانونية القرض : تقضى التشريعات بـ:

عدم تقديم القرض لمفتشي البنك المركزي المختصون بفحص حسابات و سجلات البنك التجاري صاحب الشأن.

- وضع الحد الأقصى للقروض المقدمة للعاملين بالبنك ، و القروض الموجهة لشراء العقارات المبنية حيث يتمثل الحد

الأقصى في نسبة مئوية من قيمة العقار.

منع البنك من تقديم قروض تزيد عن نسبة معينة من قيمة رأسماله و الاحتياطات

1 منيرابراهيم هندي . "إدارة البنوك التجارية : مدخل اتخاذ القرار" ، مرجع سابق . ص ص 2020-222

ب - تحديد نوع وطبيعة المخاطر : إذا تماشى القرض مع التشريعات وسياسات البنك فانه يدخل في مرحلة تقدير

حجم وطبيعة المخاطر و التي تعد خطوة ضرورية لتقدير أسعار الفائدة على القروض و هذا ما يسمى بالتوازن بين

العائد و المخاطر فكلما ازداد حجم المخاطر كلما ارتفع معدل الفائدة ، أما القرض الذي ينطوي عليه الكثير .

المخاطر من الأفضل استبعاده بالتصريف، و يمكن تقسيم المخاطر إلى خاصة . و عامة

1- المخاطر الخاصة : و هي المتعلقة بنشاط العمل ،ضعف الإدارة أو عدم أمانتها ،المشاكل العمالية و ظهور سلع بديلة ،و كلها تؤثر على قدرة العميل على السداد، مما يدفع البنك لاستخدام أسلوب التحليل المالي لقياس قدرة العميل و كفاية رأس ماله ، و تعد هذه الرقابة المسبقة أكثر قيمة من أي ضمانات يقدمها العميل ، فالرهن مقابل قرض لا يمثل تغطية كاملة للمخاطر إذا ما أفلست المنشأة و فشل البنك في بيع الأصل المرهون¹.

الجدول رقم 01: يوضح النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي:

مجال التحليل	النسب المالية المقترحة	النسب المالية المقترحة	النسب المالية المقترحة
السيولة	الأصول المتداولة	الخصوم المتداولة	نسبة التداول
	أ المتداولة - المخزون	الخصوم المتداولة	نسبة السيولة
	صافي الذمم ° X 360	صافي المبيعات الآجلة	نسبة الذمم
	رصيد المخزون ° X 360	تكلفة البضاعة المباعة	سيولة المخزون

1 منير إبراهيم هندي .إدارة البنوك التجارية : مدخل اتخاذ القرار "، مرجع سابق

الربحية	م العائد المتولد من الأصول . حافة صافي الربح. م العائد على الحقوق الملكية صافي الربح بعد الضريبة.	الربح قبل الفوائد والضريبة صافي الربح بعد الضريبة صافي الربح بعد الضريبة	المبيعات مجموع الأصول حقوق الملكية
الاقتراض	نسبة الاقتراض ن الاقتراض / حقوق الملكية	مجموع الأموال المقترضة مجموع الاموال المقترضة	مجموع الأصول حقوق الملكية
التغطية	معدل تغطية الفوائد معدل تغطية أ الثابتة	صافي الربح قبل الفوائد و الضريبة صافي الربح قبل الضريبة + الأعباء الأعباء الثابتة	الفوائد الأعباء الثابتة

المصدر : منير إبراهيم هندي ، مرجع سابق ، ص 226

2 المخاطر العامة : و هي المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض بصرف النظر عن طبيعة و ظروف المنشأة المقترضة كمخاطر تغير أسعار الفائدة و التضخم ، مخاطر الدورات التجارية التي في الاقتصاد الوطني ككل و مخاطر السوق عادة ما يتوفر لدى البنوك أجهزة متخصصة لتوفير المعلومات عن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و المتوقعة و تحليل آثارها المتوقعة عن الأنشطة التي تمارسها المنشآت الأعمال ، و على مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

ج . التحكم في المخاطر : يمكن التحكم في المخاطر الخاصة بتحرير اتفاق شرطي يعطي البنك الحق في وضع قيود التصرفات المستقبلية لإدارة المنشأة إذا اقتضى الأمر أو بتسديد القرض و فوائده في حالة مخالفة العميل لأي من شروط أما عن الاتفاق و يتبع البنك أسلوب آخر يتمثل في طلب تقديم

رهن في صورة مختلفة أو عقد اتفاق مع بنك آخر. التحكم في المخاطر الخاصة فيكون بالإجراءات الوقائية لتفادي أو الحد من المخاطر المتعلقة أساسا بأسعار الفائدة مستقبلا. و يظهر بوضوح في القروض ذات الأجل الطويل حيث يتفق البنك مع العميل باستبدال قرض طويل الأجل بأخر قصير الأجل يتحدد لعدة مرات بسعر فائدة يتماشى مع المستويات السائدة أما عن مخاطر التضخم. فيتجنبها البنك باتفاقه مع العميل على تسديد الفائدة مقدما أو سداد قيمة القرض على دفعات أو على تعويم سعر الفائدة.

د العائد المطلوب: لكي يقبل البنك تقديم قرض العميل ينبغي أن يكون العائد المتوقع مساويا على الأقل للحد الأدنى للعائد الذي يطلبه البنك على الاستثمار في ذلك القرض ، و يحسب بحصم المصروفات المرتبطة بالقرض من العائد الإجمالي المتوقع الحصول عليه¹.

ثانيا : التفاوض مع العميل

يعطي تحليل طلب الاقتراض صورة مبدئية عما إذا كان من المجدي الاستمرار في إجراءات التقييم أو التوقف فإذا اتضح

أن العميل يماطل أو مركزه المالي ضعيف يصبح الرفض أمرا لا مناص منه، أنا إذا كشف التحليل عن إمكانية منح القرض تبدأ إدارة الاقتراض بالتفاوض مع العميل على شروط العقد ، و في هذه المرحلة ينبغي أن تكون سياسة الإقراض مرنة ، فإذا اعترض العميل عن فكرة تقديم الرهن كضمان ينبغي أن يقترح البنك تقديم طرف ثالث يضمن تنفيذ العقد و فيما يخص معدل الفائدة يجب مراعاة أولا أنّ حرية البنك ليست مطلقة في تحديد سعر الفائدة لان التشريعات تحدد الحد الأقصى ،أما الأمر الثاني فيتعلق بعامل الرفع أي أن البنك يستطيع أن يحقق عائدا معقولا لملاكه على أساس أن الجانب الأكبر من الاستثمارات ممولة من موارد غير حقوق الملكية ، كما يبدي استعدادة لتقديم بشأن المعدل الاسمي للفائدة مقابل شروط تحسن من المعدل الفعلي و منها:

1 منير إبراهيم هندي "إدارة البنوك التجارية : مدخل اتخاذ القرار "، مرجع سابق . ص ص 229-231

- 1- شرط الرصيد المعوض : ينبغي أن يكون معدل الفائدة على القرض المقدم للعميل يحتفظ برصيد ودائع لدى البنك أقل من المعدل الفائدة على القرض المماثل لعميل لا يودع ودائع لدى البنك
- 2- شروط توقيت دفع الفائدة : إذا ما كانت المنشأة لا تفكر في فتح حساب الودائع الجارية لدى البنك ، و كان لدى إدارة الإقراض الرغبة في منح القرض لهذه المنشأة ، حينئذ تقترح بديلا آخرًا يتمثل في دفع الفوائد مقدما خصما من قيمة القرض ، و من تم تصبح القيمة الفعلية للقرض ممثلة في قيمة القرض كما يوضحه طلب الاقتراض منه قيمة الفائدة التي يصير العميل على فعلها.
- 3- شروط سداد جزء من قيمة القرض : هو عرض يقترحه البنك عوض الشرط السابق و الذي مفاده أن العميل يسدد جزء من قيمة القرض قبل تاريخ حلول تاريخ الاستحقاق ، بحيث يحصل البنك في النهاية على معدل فائدة يعادل المعدل السائد في السوق.

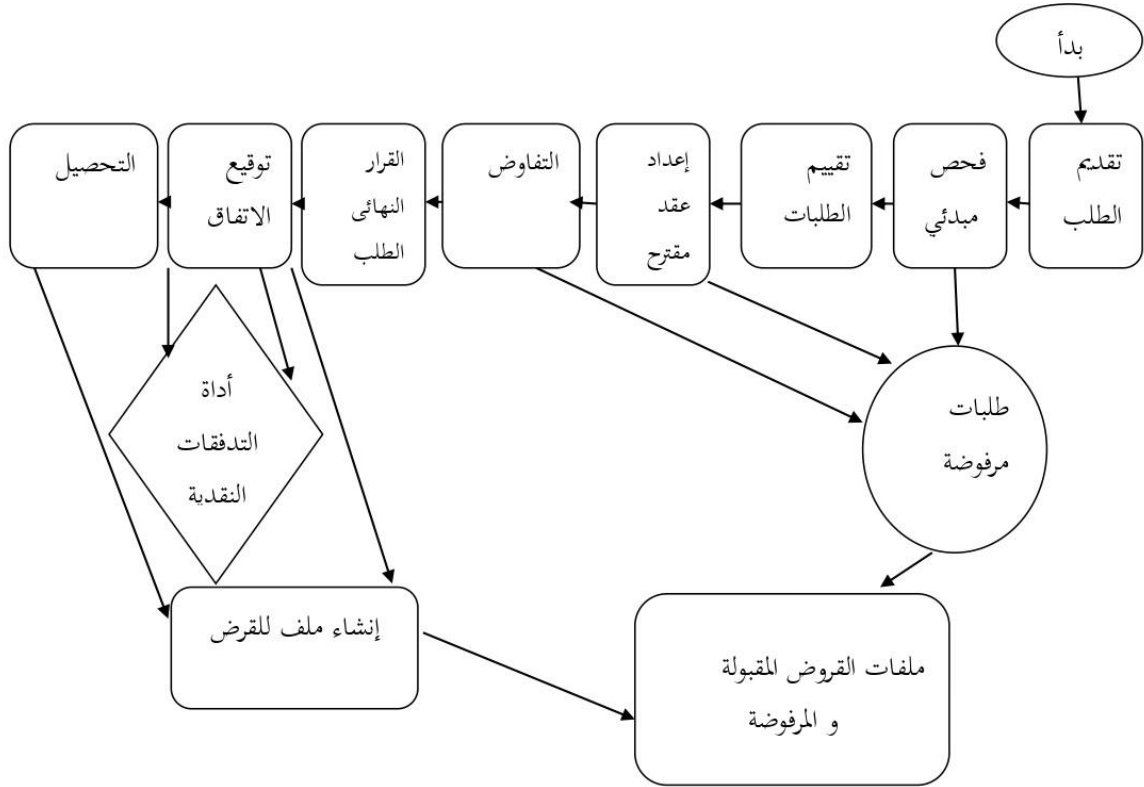
ثالثا- اتخاذ القرار بشأن القرض و متابعته

أ : اتخاذ القرار بشأن القرض

على ضوء تحليل البيانات المتاحة و المفاوضات مع العميل فان القرار يكون إما بالقبول أو الرفض أو الحصول على معلومات إضافية ، و إذا ما أشارت التوقعات أن هذه المعلومات غير اقتصادية فتعتمد إدارة الإقراض على الخبرة لاتخاذ القرار بشأن طلب القرض العميل ، ولا يعتبر نهائيا حتى يعرض على مدير إدارة الإقراض بل و ربما يحتاج إقراره إلى الرجوع إلى اللجنة التنفيذية للقروض ، و الهدف من مراجعة القرارات هو التأكد من أن العائد المتوقع يتعادل مع المخاطر التي قد يتعرض لها ، و الشكل التالي سيوضح ذلك¹

1 منير إبراهيم هندي . "إدارة البنوك التجارية : مدخل اتخاذ القرار" ، مرجع سابق . ص 242

الشكل رقم (2) الإجراءات التي يمر بها طلب الإقراض



المصدر : منير إبراهيم هندي ، مرجع سابق ،

متابعة القروض :

من الضروري متابعة القروض بعد التعاقد عليها ضمانا لسداد القرض و فوائده في المواعيد استحقاقها و حتى يتسنى اكتشاف المخاطر المحتملة و العمل على تجنبها قبل وقوعها ، و من بين الوسائل المستخدمة للمتابعة إنشاء ملفات للقروض في وحدة الحفظ للحاسب الالكتروني يتضمن قيمة القرض و تاريخ استحقاقه مع الفوائد و إنشاء ملف آخر.

يحتوي على مبالغ المحصلة من العميل و تاريخها ، و يتم المطابقة بين الملفين للكشف حالات التأخير عن عن السداد ،

أما تجنبنا للسهمو يتم إبرام اتفاق مع العميل لمنح الحق للبنك في سحب قيمة الفوائد و الأقساط من الحساب الجاري و في حالة للعميل ، أما إذا التأخير لعدم الرغبة أو القدرة على السداد فان القرض

يدخل في عداد القروض المتعثرة ، وجود رهن لضمان القرض ، فان البنك يراجع قيمة الأصل المرهون باستمرار التأكد من عدم قيام العميل بالتصرف فيه وكذا التأكد من عدم هبوط شديد في قيمته¹ عادة ما تضع البنوك سياسة مكتوبة للإقراض توضح ما ينبغي إتباعه عندما يتقدم العملاء بطلبات اقراض و من المتوقع أن تتصف تلك السياسة بالمرونة خاصة إذا كان مقدم الطلب من العملاء الرئيسيين الحاليين أو المحتملين ، و لا تقتصر سياسة الإقراض على تحديد الكيفية التي بها تقييم طلب الإقراض بل ينبغي أن تمد لتشمل متابعة القروض .

الدراسات السابقة وتميز الدراسة الحالية:

1- من بين ما ذكر في دراسات السابقة ؟

- مخاطر الائتمان:

هي مخاطر التخلف عن سداد الديون التي قد تنشأ عن فشل المقترض في سداد المدفوعات المطلوبة.

يمكن أن تنشأ الخسائر في عدد من الظروف، على سبيل المثال :

- قد يفشل المستهلك في سداد دفعة مستحقة على قرض رهن عقاري أو بطاقة ائتمان أو أي قرض آخر.

- الشركة غير قادرة على سداد ديون الرسوم الثابتة أو المتغيرة المضمونة بالأصول

- لا يدفع النشاط التجاري أو المستهلك فاتورة تجارية عند الاستحقاق.

- الأعمال التجارية لا تدفع أجور الموظف المكتسبة عند استحقاقها.

- لا يقوم مصدر السندات التجارية أو الحكومية بتسديد دفعة على قسيمة أو دفعة أساسية عند الاستحقاق.

- لا تدفع شركة التأمين المعسرة التزاما بالوثيقة.

¹ منير إبراهيم هندي . إدارة البنوك التجارية : مدخل اتخاذ القرار " ، مرجع سابق . ص 244

- لن يقوم بنك معسر بإعادة الأموال إلى المودع.

- تمنح الحكومة الحماية من الإفلاس للمستهلك أو الأعمال المعسرة

تقليل المخاطر

لتقليل مخاطر الائتمان للمقرض، يجوز للمقرض إجراء فحص ائتماني للمقترض المحتمل، وقد يطلب من المقترض الحصول على تأمين مناسب، مثل تأمين الرهن العقاري، أو طلب ضمان على بعض أصول المقترض أو ضمان من طرف ثالث .

يمكن للمقرض أيضاً الحصول على تأمين ضد المخاطر أو بيع الديون إلى شركة أخرى. بشكل عام كلما زادت المخاطر.

ارتفع سعر الفائدة الذي سيطلب من المدين دفعه على تنشأ مخاطر الائتمان بشكل رئيسي عندما يكون الدين المقترض غير قادرين أو غير راغبين في الدفع.

2 تتميز الدراسة الحالية في بعض الجوانب مثل :

ما هي مخاطر الائتمان؟

تحدث عندما يقترض شخص ما المال ولا يسدده تقدم القروض على أساس الأعمال التجارية أو قدرة الشخص على الالتزام بالدفع الدين والفائدة ويبدل المقرضون لمعرفة الإمكانيات المالية للمقترض وتحدد المخاطر التي قد تؤدي للتخلف عن السداد في المستقبل.

النقاط الرئيسية

- مخاطر الائتمان هي مخاطر مالية محددة يتحملها المقرضون عندما يقدمون الائتمان للمقترض.
- يسعى المقرضون إلى إدارة المخاطر عبر تصميم أدوات قياس لتحديد مخاطر التخلف عن السداد، ثم من خلال استراتيجيات التخفيف لتقليل خسارة القروض إذا حدث تخلف عن السداد.

- تعد معايير منح الائتمان الخمسة مفيدة لمعرفة المخاطر وتحليل الائتمان بصورة أفضل.

معايير منح الائتمان الخمسة

- إن الإطار الذي يستخدم عادة للمساعدة في معرفة وقياس تخفيف مخاطر الائتمان . هو 5C5.
- الشخصية: إذا كان مقترضًا شخصيًا، فأى نوع من الأشخاص هم؟ وهل لديهم تاريخ ائتماني جيد؟
- أما مع المقترضين التجاريين فتوصف الشخصية بسمعة إدارة الشركة ومصداقيتها وتشمل الشخصية ملكية الشركة إذا كانت خاصة.
- القدرة تشير إلى قدرة المقترض على تحمل التزامات الديون وخدمتها ويكون لكل من المقترضين بالتجزئة والتجاربيين وتستخدم نسب خدمة الديون والتغطية المختلفة.
 - أما بالنسبة للمقرضين التجاريين يأتي دورهم بمعرفة الميزة التنافسية للمقترض نظرًا إلى قدرته بالحفاظ على هذه الميزة أو تنميتها ستؤثر في المستقبل في قدرة المقترض بالتوليد النقدي.
 - رأس المال : غالبًا ما يوصف رأس المال بأنه ثروة المقترض أو القوة المالية الإجمالية وسيسعى المقرضون إلى معرفة نسبة الديون وحقوق الملكية التي تدعم قيمة الأصول، ومن المهم أيضًا معرفة : هل يمكن المقترض الحصول على أموال بديلة من مكان آخر؟ هل هناك شركات ذات صلة لديهم سيولة ؟ هل
 - هناك أحد الوالدين أو أحد أفراد الأسرة يستطيع تقديم ضمان للمقترض الشخصي الذي ربما ليس لديه تاريخ ائتماني قديم؟
 - الضمانة: جزء أساسي من هيكله القروض وذلك لتخفيف مخاطر الائتمان ومن المهم معرفة قيمة الأصول ومكان وجودها ومدى سهولة نقل الملكية وما هي الأصول الثابتة المناسبة.
 - الظروف الاقتصادية العامة : تشير الظروف إلى الهدف من الائتمان الظروف الخارجية والقوى الأخرى في البيئة الخارجية التي قد تشكل مخاطر للمقترض ويمكن أن تشمل العوامل السياسية، عوامل الاقتصاد الكلي، الدورة الاقتصادية. أما بالنسبة للمقترضين .

إدارة مخاطر الائتمان:

إنها عملية متعددة الخطوات، ويمكن تقسيمها إلى فئتين رئيسيتين القياس والتخفيف.

قياس مخاطر الائتمان:

تقاس مخاطر الائتمان بواسطة المقرضين الذين يستخدمون أدوات تقدير المخاطر المسجلة وتختلف حسب الشركة أو الولاية، وتستند إلى ما إذا كان المدين مقترضًا شخصيًا أو تجاريًا، غالبًا في القرض الشخصي سيرغب الدائنون بمعرفة الوضع المالي للمقترض ، هل لديهم أصول أو مطلوبات أخرى، ما هو دخلهم، وكيف يبدو تاريخهم الائتماني.

خلاصة الفصل :

البنوك بصفة عامة تلعب دور أساسي في توفير الأموال لمطالبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، و بصفة خاصة تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال و المدخرات لبعاد إقراضها إلى من يستطيع و يرغب في الاستفادة و إفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها، بالإضافة إلى مختلف الوظائف الأخرى التي تمارسها و التي طورتها لمواجهة تحديات العصر.

و بعد المخاطر التي تتعرض لها البنوك ، يتضح أن أهم خطر هو عدم قدرة العميل على السداد عند حلول الأجل و هو العمل البنكي و قد يبين ما هي المؤشرات المعتمد عليها لمعرفة خطر القرض و التحديده و الأسباب المؤدية لذلك . انطلاقا من الطرق الوقائية لقياس المخاطر كما أنه الضروري إدراج تسيير القروض كأداة في المحاذ القرار المالي لمنح القروض أو الرفض وكمحور هام في الإطار العام لتفكير المسؤولين و أصحاب القرار .

- تمهيد :

- بغية معرفة كيفية إدارة مخاطر الائتمانية على تمويل استثمار و على مستوى البنوك التجارية الجزائرية كان من الضروري القيام بدراسة ميدانية على مستوى بنك من البنوك الجزائرية. ووقع الاختيار على بنك الوطني الجزائري .BNA

وذلك من أجل معرفة مختلف الاجراءات المتبعة في التقليل من الوقوع في المخاطر على مستون وكالة البنك .
و بمأن بنك الوطني الجزائري BNA بعد أنهم البنوك لعبت دور مهم في تطوير القطاع اقتصادي. سنتطرق في هذا الفصل (1) التعرف على هذا البنك من حيث نشأته .

مهامه وأهدافه. ونظرا للأهمية ما سبق ذكره ارتأينا تقييم هذا الفصل الى:

- المبحث الأول : تقديم بنك الوطني الجزائري BNA .

- المبحث الثاني : استبيان حول مخاطر الائتمانية و الاستثمار.

- المبحث الثالث : نتائج الدراسة .

❖ المبحث الأول : تقديم البنك الوطني الجزائري BNA

يعتبر البنك الجزائري الوطني من أهم البنوك على المستوى الوطني لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية, وهو يعتبر حسب القانون التجاري شخص معنوي يقوم بعمليات خاصة بجمع رؤوس الأموال من الأشخاص وكذلك يضع تحت تصرف الزبائن وسائل الدفع وتسييرها و يمكن تقديم البنك الوطني الجزائري من خلال التطرق الى نشأته وبعض المعلومات المتعلقة به ومختلف النشاطات التي يقوم بها. حيث سنتطرق الى المعلومات المتعلقة بالبنك .من نشأة و تعريف ثم سنتناول وكالة غليزان بالدراسة و الهيكل التنظيمي لها ثم الأهداف والخدمات المقدمة

❖ المطلب الأول : نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري BNA

أولا : نشأة البنك : إن من أهداف حرب الاستقلال الجزائرية تحديد الطريق الاشتراك ولا شك أنتفيذ سياسة الاقتصاد قائم على التخطيط يفترض إلغاء سيطرة البنوك الفرنسية, فكان يعني ذلك ضرورة تأمين المصارف الفرنسية و انسجاما مع هذه السياسة, و في عام 1966 بسطت الدولة سيطرتها على القطاع المصرفي التجاري .استجابة لضرورة إيدولوجية تفرضها مقتضيات المنهج الاشتراكي

وعلى اثر هذا التحول أنشأ أول بنك تجاري " البنك الوطني الجزائري " بموجب القانون رقم 66 178 الصادر في 13 حزيران (يونيو) 1966 بحيث أوكلتاليه جميع المهام والأنشطة التي يقوم بها البنك إيداع، حيث يتضح ذلك في المادة الثانية من هذا القانون التي تنص على¹ : " يتمتع البنك الوطني الجزائري بصفته بنك إيداع وهو يخدم القطاع الخاص والعام والقطاع الاشتراكي ". مع العلم ان البنك كان يحتكر تمويل القطاع الزراعي. و استمر على هذا الحال إلى غاية مارس 1982 حيث قررت السلطات العامة انشاء بنك متخصص يتكفل يدعى وهو يعتبر حصيلة اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري كما كان من " BADR " بنك الزراعة و التنمية الريفية المفروض ان تؤدي الهيكلة الجديدة الى تغير التوزيع التنظيم و التخفيض من المركزية

خضع القطاع البنكي في أواخر الثمانينات للإصلاح الاقتصادي الذي تجسد من خلال القوانين والتشريعات الخاصة بالتنظيم و التحسين في طرق تسيير الأنشطة البنكية وكذا المراقبة الصارمة للقطاع. هذا وللتذكير بأهم هذه القوانين نشير الى كل من :

- قانون 2018 المؤرخ في 2-12-01-1988 و الخاص بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية،

-قانون 10-90 المؤرخ في 14-04-1990 و المتعلق بالنقد و القرض.

¹ قانون رقم 66-178 الصادر في 13 يونيو 1966

ان السهر على تطبيق هذه التغييرات بهدف تجسيد فعلي للإصلاح وكذا الوضعية و النتائج المرضية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري حصل البنك بقرار من مجلس النقد و القرض في 05-09-1995 ، على اعتماده اول بنك يحصل على الاعتماد من مجلس النقد و القرض CMC .

ويمكننا القول ان البنك الوطني الجزائري قد مر بمرحلتين اساسيتين هما¹:

مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية (1962-1988) :

بعد الاستقلال لم يكن هنالك أكثر من 20 بنك على المستوى الوطني وقد كانت معظمها مسيرة فرنسيا فقد كان النظام المصرفي قبل التاميمات يضم :

1- البنك المركزي الجزائري BCA أنشا في 13 / 196212 /.

2- الصندوق الجزائري للتنمية CAD أنشا في 07/05/1963.

3-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNPD انشأ في 10 / 08 / 1964.

و علمت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال على ان يكون الدينار الجزائري هو عملة الدولة المستقلة ، وكان ذلك في افريل 1964 , واتجهت الى التأميم وشرائها لاقامة نظام مالي ناجح فكان اول البنوك التجارية المؤممة هو البنك الوطني الجزائري, ثم القرض الشعبي الجزائري ثم البنك الخارجي الذي انشئ في 19 / 10 / 1967 و توسعت الى بنك التنمية الريفية بعدها بنك التنمية المحلية في 04 / 30 / 1985.

مرحلة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية الى يومنا هذا :

تميزت هذه المرحلة بظهور قانون النقد و القرض - المؤرخ في 14 / 04 / 1990 الذي أعاد تعريف هيكل النظام البنكي. وجعل القانون المصرفي في سياق التشريع البنكي المعمول به في البلدان المعاصرة و هو من اهم القوانين الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر سنة 1988 حيث أصبحت البنوك كباقي المؤسسات التجارية تتمتع بالاستقلالية في التسيير و أصبحت تمارس نشاطا تجاريا واسعا بدل أن كانت بنوك إيداع فقط حيث بدأت في التعامل بصرف العملات وإعطاء القروض بفوائد كما انها أصبحت خاضعة للضرائب كغيرها من المؤسسات التجارية.

¹ فرقان مراد, تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية, مذكرة ليسانس دفعة 2002 / 2003.

ثانيا: تعريف البنك الوطني الجزائري

دراسة حالة قرض استثماري البنك الوطني الجزائري

إذا يمكننا القول أن البنك الوطني الجزائري يعتبر من بين المصارف للقطاع العام الجزائري و هو أول مصرف تأسس في تاريخ النظام المصرفي بعد تأميم القطاع المصرفي سنة 1966 فاصدر لكي يحل محل المصارف الفرنسية ، فكان تأسيس المصرف توسيع لدائرة النظام المصرفي بعد خروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر, بحيث تخصص هذا المصرف في قطاع الصناعة و النقل باستثناء القطاع البحري و كذا مجال التجارة و التوزيع, حيث قدر رأس مال المصرف ب : 10000000000 دج نتيجة قرار اللجنة الوطنية والتخطيطية ، اما عدد فروعه فقدرت ب : 53 فرعا لتزيد بعد ذلك الى 123 فرعا سنة 1986 ثم نقصت لتصبح BNA سنة 1985 بعد انشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية .¹

البنك الوطني الجزائري أنشأ طبقا للمرسوم 66/176 المؤرخ في 13 جوان 1966، الصادر في الجريدة الرسمية، وفي التاريخ 12 جانفي 1988 طبقا للمرسوم 88/01 ، الصادر بنفس القانون التجاري، والنظام الخاص المطبق على البنوك والقروض، حيث أصبح البنك الوطني الجزائري شركة ذات أسهم تتخصص في تمويل القطاع الفلاحي، ومع تطور الاقتصاد الجزائر القطاع الصناعي بعين الاعتبار وبدأت في التمويل إلى غاية 1983، وحلت في ميدان الإصلاحات تتمثل في ما يلي² :

*إنشاء بنوك عديدة تتخصص في تمويل المشاريع المحلية

*إصلاحات 1990 بعد إصدار قانون النقد والقروض، الذي يعطي نوع من الحرية في تسيير المؤسسة البنكية،

*عدد الشبايك 152،

* عدد الموظفين 4679،

رأس المال الاجتماعي 41.600.000.000.00.

¹ الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري, وكالة غليزان 279.

² زيدان محمد، دور البنوك في تمويل الاستثمار تقرير تريض ليسانس في المالية، جامعة شلف.

ثالثا: البنوك الأجنبية التي حل محلها البنك الوطني الجزائري

جدول رقم 02 : البنوك الجزائرية التي حل محلها البنك الوطني الجزائري¹

الرقم	تاريخ الاندماج	القرض الفرنسي الجزائري	عدد الفروع
01	1966/07/01	القرض الصناعي والتجاري	133
02	1966/07/01	البنك الوطني للتجارة والصناعة في افريقيا	03
03	1968/07/01	بنك باريس وهولندا	06
04	1986/05/01	بنك باريس والأراضي المنخفضة	01
05	1960/06/05	القرض الفرنسي الجزائري	01

من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق البنك.

❖ المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

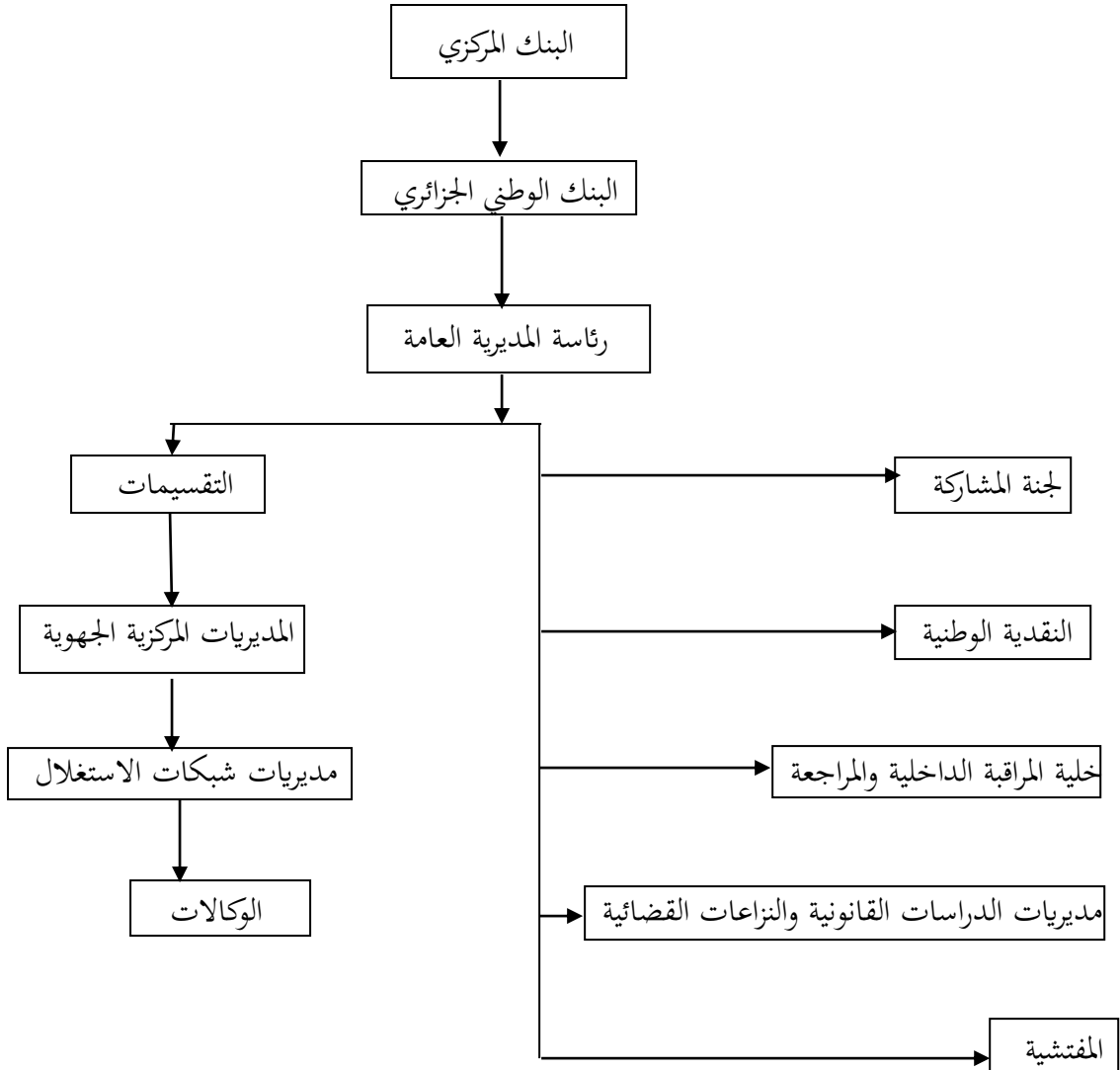
يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسؤولية لكل هيئة داخل هذا النظام وبيّن دورها. ونجد على رئاسة النظام الهيكلي للبنك الوطني الجزائري مجلس الإدارة بقيادة رئيس المديرية العامة، والأمانة العامة، حيث تقوم بالتنسيق بين مختلف هيئات هذا التنظيم كما يكون هذا المجلس على صلة دائمة بلجنة المساهمين في البنك والنقابة الوطنية لعمال المؤسسة. كما يضم هذا التنظيم الهيكلي خلية للمراقبة الداخلية والتدقيق، حيث تتولى مراقبة جميع الأعمال وحسابات البنك.

ونجد أيضا المفتشية العامة ومديرية الدراسة القانونية والمنازعات القضائية التي تختص بالشؤون القانونية والقضائية للبنك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد مختلف التقسيمات الإدارية للبنك، فنجد المديرية المركزية، الجهوية التي تضم مديريات شبكات الاستغلال، حيث تضم هذه الأخيرة مجموع الوكالات الرئيسية، وتعد الوكالة البنية الأساسية في نظام البنك ويكون الهيكل التنظيمي كما يمثل الشكل رقم 01:2

¹ زيان محمد دور البنوك في تمويل الاستثمار، مرجع سبق ذكره.

² بلحاج بن زيان أسماء، سياسات وإجراءات منح القروض البنكية، 2011/2012، ص 06.

الشكل رقم 03 : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق البنك.

❖ المطلب الثالث: تقديم لوكالة غليزان 869 وأهدافها ومصادر تمويلها:

أولاً: تعريف وكالة ال BNA غليزان 869¹.

البنك الوطني الجزائري بغليزان هي وكالة لا تختلف عن الوكالات الأخرى المفتوحة عبر الوطن، وتم اختيارها عن طريق إحصائيين من طرف البنك الوطني الجزائري لضرورة وجود أفراد أو جماهير لجذبهم، أي أنها امتداد للبنك الوطني الجزائري وفتحت أبوابها في جوان 1996 تقع هذه الوكالة في وسط مدينة 29 شارع محمد خمسي غليزان /جزائر ، بالإضافة إلى أنها تمتلك رأسمال يقدر ب: 15.000.000.000.

أما فيما يخص عدد العمال نجد المدير، نائب المدير، السكرتارية، رئيس مصلحة الصندوق، رئيس مصلحة القروض، أعوان آخرون، إضافة إلى عمال النظافة والحراسة.

ثانياً: أهداف وكالة ال BNA غليزان²

تسعى وكالة البنك الوطني الجزائري بغليزان إلى تحقيق تنمية شاملة، كما تسعى لتحقيق جملة من الأهداف تتماشى والتعثرات الاقتصادية التي شهدتها البلاد عموماً والولاية خصوصاً، وذلك بعد دخول عالم اقتصاد السوق. وتتمثل هذه الأهداف في:

- مناقشة البنوك الأخرى في مجال التسيير، وتقديم الخدمات وتحسين ظروف العمل، وتوفير أحسن الخدمات للعميل،
- تجديد الممتلكات والوسائل
- إيجاد سياسة أكثر فاعلية في جميع الموارد،
- تطوير نوعية الخدمات المقدمة
- التكوين الجيد للمستخدمين لضمان التسيير الحسن،
- المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني،
- العمليات المتعلقة بالسحب على الأجهزة التابعة للبنوك الأخرى،

¹ الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، وكالة غليزان، مصلحة القروض.

² الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري

- توسيع مجالات القرض في مختلف القطاعات.

ثالثا: مصادر تمويل الوكالة¹

هناك طريقتين رئيسيتين لتمويل البنك: هما الإيداعات والبنك المركزي، حيث تضم الوكالة أنواعا عديدة من المنتجات الموجهة للجمهور، والتي تكمن فيما يلي:

1- **الصكوك البنكية**: هذا النوع مقدم من الأشخاص إضافة إلى أنه مقدم إلى المؤسسات وهو تنقسم إلى نوعين:

1.1 - **حسابات الصكوك العادية** هذا النوع من الحسابات لا ينتج، فوائد يكون رصيده مدين، وهو موجه للأشخاص اللذين لا يمارسون أي نشاط تجاري، حيث يكون باستطاعتهم سحب المبلغ الذي يريدونه في أي وقت.

2.1- **حسابات الصكوك الجارية**: وهذا مثل حسابات الصكوك العادية، إلا أنه يختلف عنه في أن الأول موجه للأشخاص اللذين لا يمارسون أي نشاط تجاري، أما الثاني فهو موجه للأشخاص القائمين بنشاط تجاري كما هو معروف في القانون التجاري.

2- **الحسابات البنكية** التي لا تعتمد على الصكوك كما راينا في النوع الاول من الحسابات، أن التعامل يتم بواسطة الصكوك، أما الأنواع الأخرى من الحسابات فلا تتعامل بالشيكات ومن بينها نجد:

1.2- **الحسابات المصرفية الدائنة**: تعني أنه لدينا في ذمتنا أموال أو أشياء ليست ملكنا بمعنى أن الأشخاص يضعون أموالهم تحت تصرف البنك مقابل سعر فائدة إما أن يكون سنوي، أو نصف سنوي، أو ثلاثي وفيها نجد

أ- **الودائع البنكية**: هذه الحسابات موجهة للأفراد الراغبين في الحصول على الفوائد مقابل تجميد مبالغهم لمدة معينة مع عدم إمكانية صاحب الحساب من سحب مبلغه قبل نهاية المدة المحددة، والتي تتراوح ما بين ثلاثة أشهر إلى خمسة سنوات، وتكون بذلك الفوائد عليه متغيرة على حسب المدة.

¹ الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري.

أ-1- الودائع البنكية بالدينار الجزائري في هذا النوع من الودائع تكون القيمة الدنيا للوديعة 10000 دج، أما قيمتها القصوى غير محددة، بينما تقدر المدة الدنيا للوديعة ثلاثة أشهر عندما يكون معدل الفائدة متغير ونسبة عندما يثبت معدل الفائدة.

أ-2- الودائع المصرفية بالعملة الصعبة خدمة الودائع المصرفية موجهة إلى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وهو مفتوح باسم حامله فقط، والجدول رقم 02 يبين تغير الفوائد بتغير المدة:

ب-سندات الصندوق هو تجميد الأموال مع معدلات فائدة متغيرة موجهة إلى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، يختلف عن سابقه في كونه يحمل اسما الغرض من هذا كون البنك يقدم السندات بالمقابل، يمن إجراء عملية تجارية بواسطته أي يمكن استعمال هذه السندات كوسيلة للشراء.

3-حسابات الإدخار : نقصد بحسابات الادخار تلك الحسابات التي تنشأ بصدد الادخار وتنقسم إلى:

أ-دفاتر الادخار هو دفتر ذو لون أخضر يحتوي على المعلومات التالية : اسم الوكالة، معلومات حول الزبون، الاسم اللقب، العنوان التاريخ ومكان الازياد، رقم الحساب وإمضاء مدير الوكالة إمضاء صاحب الدفتر، نوع العملية، المبلغ بالأحرف تأشيرة العون إضافة إلى رمز البنك الوطني الجزائري وجميع العمليات التي تجري على الرصيد من سحب، وإيداع مسجلة على الدفتر بشكل دقيق ومضبوط، أي العملية تسجل بالتاريخ وبالمبلغ الحقيقي.

الجدول رقم 03: تغير الفائدة بتغير المدة:

المدة (الأشهر)	المعدل على الأصل %	القيمة المقتطعة	المعدل الحقيقي %
03	%1.75	المعدل الأصلي -0.50%	%1.25
06	%1.75	المعدل الأصلي 0.25%	%1.50
12	%1.75	المعدل الأصلي	%1.75
18	%1.75	المعدل الأصلي +0.25%	%2.00
24	%1.75	المعدل الأصلي 0.50%	%2.25
24	%1.75	المعدل الأصلي +0.75%	%2.50
36	%1.75	المعدل الأصلي +1%	%2.75

42	%1.75	المعدل الأصلي +1.25%	%3.00
48	%1.75	المعدل الأصلي +1.50%	%3.25
54	%1.75	المعدل الأصلي +1.75%	%3.50

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق البنك.

دفاتر التوفير للأشبال : هو دفتر ادخار مقدم من طرف البنك لفئة الأشبال اللذين يقل عمرهم عن 19 سنة، يتم فتح هذه الدفاتر من طرف الأشخاص الممثلين لهم بطريقة رسمية، والقيمة الدنيا يجب أن تتجاوز 500 دج.

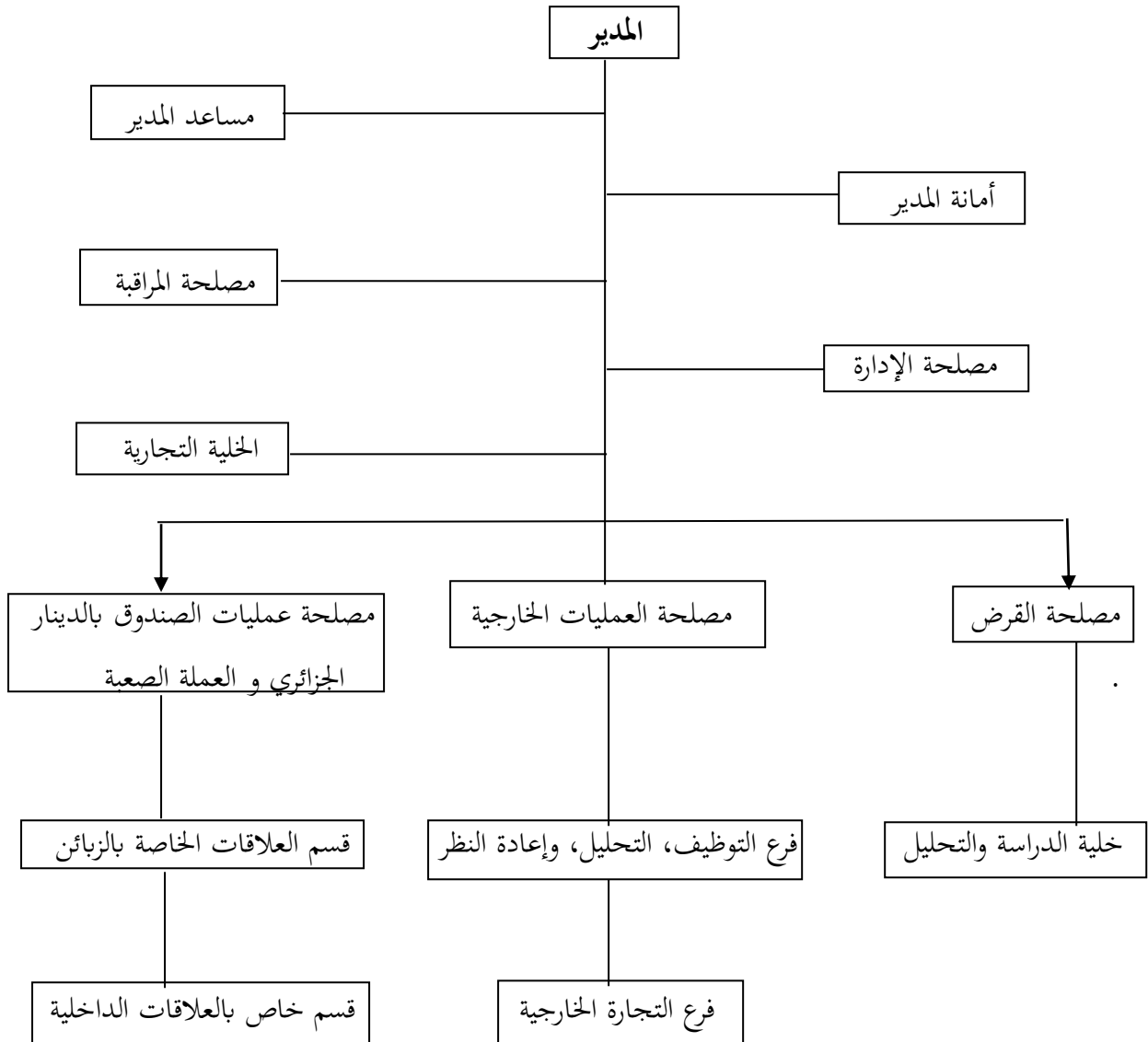
4- القروض البنكية: هناك أنواع مختلفة من القروض نجد منها قروض الاستغلال وقروض الاستثمار، هذه

الأخيرة سنتطرق لها في المبحث الثاني.

❖ المطلب الرابع الهيكل التنظيمي لوكالة غليزان 869

تقدم وكالة غليزان التي تحمل رقم 869 جملة من الخدمات، وذلك لتسهيل إجراء العمليات داخل الوكالة عن طريق عدة مصالح تدرج تحت هيكل تنظيمي على النحو التالي¹:

الشكل رقم: 04 الهيكل التنظيمي لوكالة غليزان 869



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق البنك.

¹ الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري، وكالة غليزان.

ثانيا: شرح الهيكل التنظيمي

1/ المدير: وهو يعتبر المسؤول الأول في اتخاذ القرار فيما يخص كل المعاملات مع الزبائن أو مع المؤسسات سواء كانت اقتصادية، أو مالية، وله عدة مهام:¹

* السهر على تطبيق القرارات التنظيمية والقانونية على مستوى الوكالة،

* متابعة وضبط تكاليف التسيير، والمحافظة على ممتلكات الدولة

* استقبال طلبات القرض ومناقشتها، ثم اتخاذ القرار بالقبول أو بالرفض،

* المحافظة على سمعة المؤسسة وتطويرها.

2/ مساعد المدير: وهو نائب المدير في حالة غيابه، وهو مكلف بقسم الشؤون الإدارية، كما يقوم بمتابعة الموظفين والعمل على التسيير والتنسيق ما بين المصالح.

3/ أمانة المدير: تقوم باستقبال الرد على جميع المراسلات، إضافة إلى حفظ وتجميع الوثائق بمختلف أنواعها، منها دفع الرواتب، وفتح الحسابات، إضافة إلى ذلك تقوم بتحرير جميع العقود، والالتزامات الخاصة بالقروض، وكذا مختلف الضمانات المقدمة، وسنلخص هذه المهام في النقاط التالية:

* استقبال وتسجيل

- البريد الوارد

- البريد الصادر

* استقبال وإرسال النداءات التلفونية.

* الضرب على الآلة الراقنة

ترتيب الوثائق المتداولة، تحفظات المصالح.....

4/ مصلحة الإدارة تقوم بتحضير ودراسة الخطط والمخططات المتبعة من طرف الوكالة.

¹ بلحاج بن زيان أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 07.

5/مصلحة المراقبة تقوم بمراقبة عمليات ونشاطات الوكالة.

6/ الخلية التجارية: تقوم بتدعيم النشاط التجاري.

7/مصلحة عمليات الصندوق بالدينار الجزائري والعملة الصعبة وهي المصلحة الأكثر نشاطا في الوكالة،

حيث تقوم باستقبال ودائع الأفراد، ودفع الشيكات ولها قسمان:

*قسم العلاقات الخاصة بالزبائن،

* قسم خاص بالعلاقات الداخلية.

- من خلال هذه المصلحة يضمن البنك لزبائنه الأوفياء الخدمات المتعلقة بالصندوق، كما يعمل على استقبال وجمع الودائع، وكذلك استقبال الودائع يضمن الاستشارة حول الضياع والسرققة والقيام بتنفيذ أوامره، وكل هذا خاص بالدفع والتحصيل، وهو يقوم بخمس عمليات تتمثل في:

1/عمليات الدفع: تكون مدونة في مقدمة حسابات الزبائن، وتحتوي عموما على الأشكال المختلفة للشيكات، فالشيك يشكل الوسيلة المثلى التي تتيح حركة الودائع، حيث يسمح لصاحب الحساب بالتنفيذ وبكل سهولة سحب الأموال.

2/عمليات التحصيل: تساعد على تغطية حسابات الزبائن المحتوية على الودائع تحصيلات بالشيك، أو التحويلات، الوضع في الصندوق بغرض التجارة، عمليات مختلفة مثل القسائم والتحويلات، وفي حالة الدفع كل دفعة سداد يتم إثباتها بواسطة إيصال يقدم للزبون.

3/عمليات التحويل هو أمر يصدر بموجبه الزبون المصرفي أمر لبنكه بالتحويل من رصيده البنكي مقدارا محددًا من الأموال إلى حساب الزبون المستفيد التابع لنفس البنك، أو على مستوى بنك آخر. وهذه العملية لها خصائص تتمثل في:

وسيلة لدفع وتحويل الأموال التي بحوزة الزبون.

عملية التحويل تحتاج لحسابين:

*حساب الزبون الذي أصدر الأمر.

*حساب الزبون المستفيد.

- للتحويل أنواع عديدة تتمثل في:

*التحويل من حساب إلى حساب آخر، وفي هذه الحالة مصدر الأمر ، والمستفيد ينتمي لنفس البنك.

* التحويل ما بين القارات، وفي هذه الحالة حساب المستفيد يتعلق بمقر آخر لنفس البنك.غليزان

* التحويل ما بين البنوك والتحويل المالي يتم عن طريق الوساطة التي تقوم بدورها غرفة المقاصة.

***تحويل CCP**: هو تحويل مخصص لتعبئة حساب الزبون على مستوى ال CCP، أو تحويل قسيمة لتعبئة حساب زبون على المستوى المصرفي.

8/مصلحة عمليات التجارة الخارجية تقوم بكل العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية من صرف العملات، وغيرها من الوثائق الخاصة بالتجارة الخارجية، ونذكر بعض الوثائق منها:

- الفاتورة الابتدائية هذه الفاتورة لها علاقة بين المشتري والبائع وعند القيام بعملية التجزئة تتطلب الوثائق التالية:

- الاسم وعنوان البائع تاريخ وعنوان تلك المادة الثروة المالية نوعية المادة الاسم وعنوان المشتري، تاريخ تسديد السلعة ونوعية التسديد.

الفاتورة التجارية (الرسمية) وهي الوثائق التي لها علاقة بالعملية التجارية، يتم التعامل بها في اليوم الذي يتم إرسال وصل الطلب للمستورد، ويتطلب إجباريا هذه الوثائق التالية:

الاسم وعنوان كل من البائع الأجنبي والمستورد. مبلغ تلك الفاتورة كذلك نوعية التسديد ونوعية السلعة. الفاتورة التجارية تتضمن كل المعلومات الخاصة بالوثيقة الابتدائية، إضافة إلى معلومات الفاتورة الرسمية.

التوقيع في الوثيقة التجارية ليس إجباريا إلا إذا تطلب ذلك في العملية الخاصة بالقرض والوثائق.

- **الفاتورة الفنصلية**: وهي الفاتورة المستعملة، وهي الفاتورة التجارية الخاصة بالبائع، والتي تتم تحت المراقبة الفنصلية.

- **وثائق النقل**

النقل البحري الموقع الجغرافي الذي تتميز به الجزائر يجعلها تتعامل اقتصاديا مع الدول الأوروبية، فالتجارة الخارجية تتعامل بها عادة عن طريق النقل البحري، يتم بوصول إيداع بالنسبة لمدة النقل ووقت إنطلاق الباخرة.

***النقل الجوي**: حيث يتم نقل السلعة عن طريق الطائرة.

النقل البري : ويتم بين حدود الدول فهذه العملية تكون عن طريق السيارات.

9/مصلحة القرض تحتوي مصلحة القرض على خلية للدراسات والتحليل مكونة من مكلفين بالدراسات مصنّفون حسب مختلف تقسيمات الزبائن، سواء كانت مؤسسة متوسطة أو صغيرة، مهن حرة أو خاصة.

❖ المبحث الثاني: استبيان حول مخاطر الإئتمانية واستثمار BNA

يتعرض بنك الوطني الجزائري BNA لمجموعة من المخاطر. فمنها مخاطر متعلقة بالزبون ومخاطر أخرى تخص البنك نفسه و الضمانات المقدمة له.

- ولهذا الغرض تم الاستعانة باستمارة إستبيان " خلال طرح مجموعة من الأسئلة على مسيري من بنك الوطني الجزائري - BNA وكالة غليزان - بهدف الوقوف على أثر مخاطر الائتمانية على تمويل الاستثمار

[1] فيما تتمثل مخاطر الائتمان ؟

خطر عدم السداد

مخاطر سعر الصرف

مخاطر الضمانات

من بين المخاطر التي ذكره أعلاه. ما هي الأسباب المؤدية لظهور هذه المخاطر؟

1 - خطري السداد: ينشأ هذا الخطر بسبب عجزه الافراد والمؤسسات المتحصلة على قروض من البنك

بتسديد ديونها في تاريخ الاستحقاق المحدد و يعود سبب هذا الخطر الى مجموعتين:

1-1 مخاطر خاصة بالعميل : ترتبط هذه المخاطر بالوضعية المالية للزبون أي لا يتجاوز نشاطه . و يزداد هذا

الخطر عندما يكون الزبون مد بينا لجهات أخرى أو لا يمتلك رأس مال كافي .

1-2 مخاطر خارجية : وهي المخاطر التي تعود الى عوامل خارجية للبنك منها :

✓ تغيرات أسعار الفائدة

✓ الهبوط المفاجئ للأسعار

✓ التقنيات السياسية والاقتصادية والقانونية.

[2] مخاطر سعر الصرف : ينشأ هذا الخطر في حالة انخفاض أو ارتفاع قيمة العملات و في هذه الحالة يجيد البنك نفسه أمام صراع حول تخفيض أو رفع قيمة أقساط القرض.

[3] مخاطر الضمانات : يعتمد البنك على زيادة الضمانات لأنها تعتبر بمثابة حماية له . إلا أن هذه الضمانات يمكن أن تنشأ عنها مخاطر والتي تتمثل في مخاطر عدم قدرة الضمان على تغطية مبلغ القرض . وهذا ما يؤدي الى بروز هذا النوع من المخاطر.

3 ما معنى الضمانات المقبلة البنكية ؟

- تعتبر الضمانات البنكية وسيلة لا ثبات حق البنك من أجل استرجاع أمواله التي أقرضها بطريقة قانونية في حالة عدم و تسديد الزبون له .

ولكن هذه الضمانات تختلف حسب المشروع الممول من طرف البنك

4 فيما تتمثل الضمانات المقبولة لدى البنك الوطني الجزائري

4 - 1 الوديعة للأجل Dépôt à terme

4-2 سند الصندوق Bons de Caisse

4-3 توقيع سند الأمر

4 - 4 الرهن

5 من أين تنشأ مخاطر الائتمانية ؟

أ - تنشأ مخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك الى تقديم القروض والائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه .

ب - تركز مخاطر الائتمانية على ركني الخسارة والمستقبل

ج - يمكن أن تنشأ مخاطر به ئتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها.

د - مخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يوجهها المقترض

6 - على أي نوع من القروض تظهر مخاطر الائتمانية ؟ -

لا تقتصر مخاطر الائتمانية على نوع محدد من القروض. بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك .

❖ نتائج الدراسة التطبيقية

يعتبر مشكل القروض غير المسددة من أكبر العوائق التي تواجه التمويل البنكي والتي تحول دون تغطية البنك بنسبة كبيرة من الإستثمارات نتيجة زيادة نسبة الخطر في هذا النوع من القروض.

يطلب البنك عند منحه للقروض ضمانات تكون أكثر من مبلغ القرض وهذا من أجل التقليل من مخاطر عدم السداد أن عملية منح الائتمان الى تخلص من المخاطر التي يعمل البنك على تفاديها والتقليل منها، ولذلك يقوم البنك بدراسة الحالة الشخصية والمادية للزبون

رغم تعدد وتنوع المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، إلى أن مخاطر عدم السداد تمثل جوهر الخطر الذي يعترض نشاطها، هو ما دفع لجنة بازل 3 للرقابة المصرفية إلى فرض إجراءات احترازية للتقليل من المخاطر

❖ اختبار الفرضيات :

الفرضية الرئيسية : الفرضية صحيحة وما يؤكد صحتها أن عدم قدرة العميل على سداد ديونه يؤثر على ربحية البنك وهذا ما درسناه في البنك الوطني الجزائري

الفرضية الأولى: يتم منح القرض أو الائتمان ألي فرد أو مؤسسة إلى بتوفر مجموعة من المعايير المخصصة لمنح القروض تتطلب إجراءات تعتمد على أسس ومبادئ السياسة الإقراضية والمتمثلة في مبدأ الربحية، مبدأ السيولة مبدأ الأمان، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

الفرضية الثانية صحيحة، من خلال الدراسة التي اجريناها في البنك الوطني الجزائري يتم اتخاذ الضمانات بالدرجة الأولى كخط دفاع ألى البنك يراها كفيلة لتحصيل حقوقه في حال حدوث اعسار في عملية التسديد. الفرضية الثالثة والفرضية صحيحة، إذ أن المقرض لا يسدد الديون في تاريخ استحقاقها وذلك يؤثر سلبيا على ربحية البنك وكذلك على سمعته مما يؤدي إلى نفور المستثمرين .

خلاصة الفصل :

من خلال الدراسة يظهر الدور الفعال للجهاز البنكي في تدعيم عميلة تمويل احتياجات المؤسسة عن طريق القروض حيث تعتبر هذه الأخيرة احدى طرق التمويل والدعامة الأساسية في النشاط الاقتصادي غي أن العملية الاقراضية عملية مليئة بالمخاطر ولهذا تعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها البنك فعلى هذا الأساس حاولنا من خلال الدراسة التطبيقية لبنك الفالحة والتنمية الريفية التطلع ودراسة القروض الممنوحة والإجراءات المتخذة لمواجهة خطر عدم السداد من طرف هذا البنك

- تمهيد :

- تكتسب البنوك التجارية أهمية بالغة في الاقتصاد لكونها الركيزة للمشاريع الاقتصادية من خلال قبول الودائع و تقديمها في شكل قروض وفق أسس و مبادئ دقيقة ، و تتنوع هذه القروض حسب الغرض منها القروض استثمارية و قروض استغلالية ، كما تختلف حسب المدة إلى قروض طويلة الأجل وقروض قصيرة الأجل .
- إن البنوك عند منحها للقروض تنتهج سياسة اقرضية وفقا لإجراءات و معايير محكمة ، حيث تقوم بدراسة شاملة ومعقدة لملف القرض و لتفادي الوقوع في الخطر تطلب من المقترض تقديم ضمانات كافية لتغطية مبلغ القرض في حالة عدم وفاء بالتزاماته.
- كما تعتبر عوائد هذه القروض الجانب الأكبر من وراء العملية الاقرضية ،أي أن توسيع النشاط الاقتصادي و ذلك بتحقيق أهداف متعددة كزيادة الإنتاج و الاستثمار من حيث الكمية و النوعية حتى يتحقق النمو و الاستقرار الاقتصادي ، و بالتالي الوصول إلى الفائض الإنتاجي الذي يحفز على التصدير و يقلل من الاستيراد.
- و تبرز هذه الفعالية من خلال :
- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على العقود و الوعد بالوفاء .
- الاستفادة من السيولة الزائدة المحصل عليها من القروض في تمويل الصناعة الزراعية و استغلال الأموال في الإنتاج و التوزيع الذي يؤدي بالزيادة في إنتاجية رأس المال و خلق قيمة مضافة
- تحويل المبالغ المكنزة إلى ادخارات تساهم في عرض رأس المال و بالتالي فتح أبواب الاقتراض و إفادة كل المجموعات الاقتصادية و الاجتماعية.
- القضاء على البطالة و استغلال الموارد البشرية المؤطرة و الكفوة و ذلك بإعطائها الفرص الكفيلة بتجسيد طموحاتها على أرض الواقع ، مما ينوع الاستثمار .

تسعى البنوك إلى تحقيق أكبر ربح ممكن من مزاوله أنشطتها وتعزير مركزها المالي تتعرض للعديد من المخاطر أهمها مخاطر السيولة ، مخاطر سعر الصرف و مخاطر السوق و التي قد تشل نظامها العالي مما يعرضها إلى التعثر الذي قد يؤدي بها إلى تصفية في النهاية عند تفاقم الحالة.

لهذا تسعى جميع البنوك للحفاظ على سلامة نظامها المالي بشتى الطرق والوسائل ، و ذلك من خلال إدارة المخاطر التي تتعرض لها أثناء القيام بالعمليات البنكية .

و من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة غليزان تعرفنا على الدور الفعال لهذا الأخير في تمويل الأفراد والمؤسسات بالقروض بالإضافة إلى كيفية إدارة البنك المخاطر التي يواجهه ، و من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى النتائج التالية :

- تعد عملية البنوك من الوظائف الأساسية للبنك التجاري .
- تتبع البنوك التجارية سياسة اقرضية عند منحها للقروض التي تختلف من بنك الآخر .
- يلجأ البنك عند منحه للقرض إلى اتخاذ جملة من الإجراءات أهمها أخذ الضمانات بأنواعها .
- يحدد البنك بعين الاعتبار الوضعية المالية للمقارض عند منحه للقرض بحيث يتم دراسة ملف القرض جيدا و على أساس الدراسة يتم الرفض أو القبول .
- تنتج عن عملية الإقراض المخاطر كثيرة ، و التي قد تؤثر على المركز المالي للبنوك .
- يرجع سبب تعرض البنوك إلى مخاطر الائتمان لتأخر المقارض عن سداد التراماله أو عدم الدراسة الجيدة لملف القرض ، و لذلك يمكن تفادي الوقوع في خطر عدم السداد بزيادة الضمانات البنكية .
- يجب على البنوك من تطوير النظم الداخلية لتصنيف المخاطر، و ذلك من أجل معرفة درجة المخاطر التي يقع فيها البنك وكذا وضع سياسات للتنبؤ بالمخاطر و رصدها و السيطرة عليها .

- تقوم لجنة مختصة بينك الفلاحة والتنمية الريفية بدراسة ملفات القروض قبل إعطاء رأي القبول أو الرفض للزبون سواء تعلق الأمر بقروض الاستغلال أو قروض الاستثمار.

- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشكل أساسي عند منحه القروض و ذلك لضمان استرجاع أمواله ...
بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتعرض لمخاطر الائتمانية كسائر البنوك والتي تتمثل في مخاطر عدم قدرة الضمان على الخطية مبلغ القرض ، و هذا في حال ، الزبون عن سداد و قيمة الضمانات التي تكون بحوزة البنك لا تغطي مبلغ القرض.

- نتائج الدراسة :

يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على ضمانات ذات الخطورة محدودة عند منحه للقروض الاستثمارية و في الأخير بالرغم من كل هذه الإجراءات التي يقوم البنك قبل منح القروض ، يقوم بإجراءات وقائية تسمح بتقليل من المخاطر و التخفيف من حدتها ، و وضع نظام للمراقبة الداخلية و الخارجية .

و تبقى دائما عملية التسيير العلاجي لخطر القروض ضرورية ، لان إمكانية وقوع الخطر وارد في أية لحظة تبدأ هذه العملية مع ظهور أول حادث لعدم الدفع ، فالبنوك الجزائرية منذ صدور قانون القرض و النقد ، و ظهور مختلف الفضائح المالية بسبب غياب أو عدم وجود تسيير جيد للأخطار المصرفية ، بدأت تولى أهمية كبيرة بسير الأخطار الائتمانية و هذا بإشراف البنوك التجارية نفسها و البنك المركزي الجزائري في إطار الإجراءات الاحترازية

- مقترحات دراسة:

أن يكون القرار الائتماني في البنوك التجارية مستند إلى دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم القدرة المالية للزبون وعدم الإعتماد على الضمانات كأساس لإتخاذ القرار الائتماني؛ ينبغي على إدارة البنوك تنويع محفظة القروض وذلك بهدف توزيع المخاطر وتجنب المخاطر والتركيز على قطاع معين أو عملاء معينين؛

منح امتيازات وتسهيلات للمستثمرين وسرعة الاستجابة لمتطلباتهم وذلك لتشجيع وجذب رؤوس أموال جديدة آفاق الدراسة : بعد تحليلنا لموضوع أثر مخاطر عدم السداد على قدرة البنوك التجارية على التمويل وبالرغم من محاولات للإمام بجوانب الموضوع الا أنه في اعتقادنا مازالت هناك بعض النقاط الغامضة يمكن أن تعالج في بحوث جديدة ونأمل أن تكون خاتمة بحثنا بداية لإشكالية بحوث أخرى والمتمثلة في:

- طرق التنبؤ بمخاطر القروض في البنوك التجارية.
- دور الأنظمة الخبيرة في الحد من مخاطر عدم السداد في البنوك التجارية .
- واقع تطبيق الاجراءات الاحترازية وفق مقررات لجن بازل 3 في البنوك التجارية.

قائمة المراجع

أولاً) كتب باللغة العربية:

- 1) جميل الزيدانين و السعودي ، أساسيات في الجهاز المالي ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، المطبعة الأولى ، 1999.
- 2) حسين خربوش ، عبد المعطي رضا أرشيد ، " الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق " ، دار زهران للنشر و التوزيع ، دون طبعة ، الأردن 1999.
- 3) دريد كامل آل شبيب ، إدارة العمليات المصرفية ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ، الأردن ، عمان ، 2015. 16) إسماعيل أحمد الشناوي و آخرون ، اقتصاديات النقود والبنوك و الأسواق المالية ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية.
- 4) رحال علي ، التقارير المالية ، مجلة أبحاث اقتصادية ، العدد الأول ، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ، 2007.
- 5) زياد رمضان ، "الاستثمار المالي الحقيقي" ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن 1998.
- 6) شاكراً فرويني . "محاضرات في اقتصاد البنوك" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، 1992.
- 7) صادق راشد النشري ، ادارة المصاريف الواقع و التطبيقات العلمية، دار صفاء ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2009.
- 8) صلاح الدين حسن السيسي ، التسهيلات المصرفية للمؤسسات و الأفراد" ، جامعة القاهرة ، مصر
- 9) طارق طه ، إدارة البنوك و تكنولوجيا المعلومات ، دار الجامعة الجديدة ، مصر 2006.
- 10) طاهر حيدر حيدران . "مبادئ الاستثمار" دار المستقبل للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، 1997.
- 11) طاهر لطرش . "تقنيات البنوك" ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010.
- 12) عبد الحميد الشواربي ، إدارة المخاطر الائتمانية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2002.
- 13) عبد المطلب عبد الحميد . "دراسة جدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية" ، الدار الجامعية ، الجزائر ، 2000.
- 14) عبد المطلب عبد الحميد ، "العولمة واقتصاديات البنوك" الدار الجامعية ، دون طبعة ، مصر .. 2000.
- 15) عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات النقود والبنوك ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007.

- 16) عبد المطلب عبد الحميد البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها " ، الدار الجامعية ، دون طبعة ، مصر 2000.
- 17) عبد المعطي رضا أرشيد ، " اداة " الائتمان دار وائل للنشر ، دون طبعة ، ، 1999.
- 18) عيد أحمد أبوبكر ، دراسات وبحوث في التأمين ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2010.
- 19) فريد راغب النجار ، إدارة الائتمان و القروض المصرفية المتعثرة مخاطر البنوك فيقرن الحادي و العشرون ، الإسكندرية ، مؤسسة شهاب الجامعة ، 2000.
- 20) فلاح حسن الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ادارة البنوك ، دار وائل للنشر ، الطبعة الرابعة ، 2008.
- 21) قطب مصطفى سانو ، " الاستثمار أحكامه و ضوابطه في الفقه الاسلامي " الطبعة 1 ، دار النفايس للنشر و التوزيع 2000.
- 22) محمد الصيرفي ، إدارة المصاريف ، دار الوفاء للنشر و الطباعة ، مصر ، المطبعة الأولى ، 2007.
- 23) محمد سعيد أنور سلطان إدارة البنوك " ، دار الجامعة الجديدة ، لإسكندرية ، مصر ، طبعة 2005.
- 24) محمد صالح القرشي ، اقتصاديات النقود و البنوك ، إثراء للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2009.
- 25) محمد عبد الفتاح الصيرفي ، " ادارة البنوك " دار المناهج للنشر و التوزيع ، طبعة 2006.
- 26) محمد عبد الفتاح الصيرفي ، ادارة المصاريف " دار الوفاء للطباعة و النشر الإسكندرية .. مصر 2005..
- 27) محمد محمود المكاوي ، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ، مصر (منصورة) ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، 2012.
- 28) محمود محمود عبد ربه " دراسة في محاسبة التكاليف " الدار الجامعية ، دون طبعة ، مصر 2000
- 29) منير إبراهيم هندي . إدارة البنوك التجارية : مدخل اتخاذ القرار " الدنيا للطباعة ، دون طبعة ، طنطا مصر ، 2009.
- 30) ناصر دادي عدون . تقنيات مراقبة التسيير . دار المحمدية العامة . الجزائر . 1997.

ثانياً) مذكرات التخرج

- 1) موسى ولد الشيخ ، البنوك التجارية ، ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة حالة موريتانيا ، بحث يدخل ضمن مقتضيات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم و التسيير ، جامعة الجزائر 2003/2004.

2) محاسبة نصيرة ، وظيفة الهندسة المالية في البنوك، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، شعبة نقود و مالية ، 2006 جامعة 8 ماي 45 ، قالمة

3) فضيلي إلياس ، مساهمة إدارة المخاطر في حوكمة شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و حوكمة الشركات ، جامعة محمد خيضر بسكرة.2013/2012

ثالثاً المواقع الإلكترونية :

1) 1 WWW.Eqtissad bolg spot.com

2) 5/7/2007-4 كمال رزيق ، فريد كوزتل ، "المؤتمر العلمي السنوي " جامعة فيلادلفيا الأردنية المنعقدة في فترة 4-5/7/2007

3) 1http : // www.badr-bank.dz consulté le : 20/05/2018